برنامج الأغذية العالمي | Programme Alimentaire Mondial | World Food Programme | Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٣ - ١٤/٥/١٩٩٩

البرنامج القطري لأوغندا (١٩٩٩ - ٢٠٠٤)

البرامج القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/99/4
13 April 1999
ORIGINAL: ENGLISH

الموجز

بالرغم من الهبات التي تنعم بها أوغندا في مجال الموارد الطبيعية ونموها الاقتصادي المذهل وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، فإنها تحتل المرتبة ١٦٠ من بين ١٧٤ بلداً وفقا لمؤشر التنمية البشرية **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وهي من أكثر البلدان فقراً في مجموعة أقل البلدان نمواً. ورغم أن أوغندا ظلت، ولوقت طويل، تعتبر سلة غذاء لمنطقة البحيرات الكبرى، فإنها تفتقر حالياً إلى البنيات الأساسية والمنافذ التسويقية لاستغلال هذه الإمكانيات؛ إذ يعيش ٤٦ في المائة من الأوغنديين دون حد الفقر وليس باستطاعتهم الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم أو لخلق طلب فعّال في السوق. ويبلغ معدل العمر المرتقب ٤٢,٦ سنة فقط كما تبلغ حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٨٣ دولاراً وتبلغ قيمة المؤشر الإجمالي للأمن الغذائي الأسري الذي تعتمده **منظمة الأغذية والزراعة** ٧٦,٤ بالنسبة لأوغندا.

وتُضاعف غارات المتمردين المتكررة ووباء نقص المناعة المكتسبة(الإيدز) - الذي قتل مليوني شخص أو ١٠ في المائة من السكان، أو تسبب في نزوحهم مخلفا بذلك ١,٣ مليون من اليتامى - التحديات الاجتماعية الجسيمة التي تواجه البلاد. وتحتل معدلات الخصوبة والإعالة في أوغندا المرتبتين الثانية والثالثة في العالم، مما يلحق ضرراً بالغاً بصحة الأمهات والأطفال ويقلل من نسبة المواظبة على الدراسة. وتحجب هذه المؤشرات الوطنية التباين الإقليمي الكبير في الفقر والتنمية البشرية. فمؤشر التنمية البشرية لشمال أوغندا، الذي يبلغ ٠,١٨٠، يقل عن معدل التنمية للبلاد بنسبة ٩٠ في المائة.

يغطي البرنامج القطري المقترح لأوغندا فترة الخمس سنوات من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ وقد صُمم **البرنامج** لدعم "خطة العمل لاستئصال الفقر" الحكومية التي تم اعتمادها عوضاً عن مذكرة الاستراتيجية القطرية. وهذا البرنامج القطري مطابق لمخطط الاستراتيجية القطرية لأوغندا الذي نظر فيه **المجلس التنفيذي** في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٨. ولتحقيق أقصى قدر من التأثير يتوجه **البرنامج** المقترح، ديموغرافيا، إلى أكثر السكان فقرا، ويركز الموارد، جغرافيا، على أكثر مناطق شمال وجنوب غرب أوغندا عوزا ويركز، قطاعياً، على المجالات التي تحظى بالأولوية وهي التعليم (٧٠ في المائة) والأمن الغذائي (٢٦ في المائة) والتدريب المهني (٤ في المائة).

تحظى النساء والفتيات في سن المراهقة والأطفال بالاهتمام اللازم، إذ أنهم سيستفيدون من ٧٠ في المائة من موارد البرنامج القطري. وأُعدت المكوّنات الخاصة بالزراعة ومحو الأمية للكبار والتغذية المدرسية تحديدًا لتلبية احتياجات النساء والفتيات اللائي يتخلفن عن الرجال كثيرا في كل ما يتعلق بالمؤشرات الموضوعية للرفاه البشري. وسيتيح البرنامج المقترح أيضًا الفرصة للأطفال المشردين لاكتساب المهارات المطلوبة في سوق العمل ولتجاوز وجودهم الذي لا معنى له.

وسيحتاج البرنامج القطري خلال خمس سنوات إلى ٣٥ ٧٧٠ طنا من الأغذية تبلغ تكلفتها ٢٠,١ مليون دولار. تمثل تكاليف التشغيل المباشرة، مما يعني انخفاضًا قدره ٣٠ في المائة في الموارد المطلوبة حسب تقديرات مُخطط الاستراتيجية القطرية.

توصي المديرة التنفيذية بأن يجيز **المجلس التنفيذي** هذا البرنامج القطري بتكاليف تشغيل إجمالية تبلغ نحو ٢٠,١ مليون دولار يتحملها **البرنامج**، وتقدر تكاليف الدعم المباشر ذات الصلة بالبرنامج بمبلغ ١,٩ مليون دولار. وسيتم حساب تكاليف الدعم المباشر على أساس النسبة القياسية التي حددها **المجلس التنفيذي**. وإذا توافرت موارد إضافية للأنشطة التنموية فستنفذ بالإضافة إلى ذلك، أنشطة تكميلية تنبأ بها البرنامج القطري بتكلفة تقدر بحوالي ٨,٩٧ مليون دولار لتغطية تكاليف التشغيل المباشرة و ١,٢ مليون دولار لتكاليف التشغيل المباشرة. وتقدر مساهمة الحكومة في هذا **البرنامج** بمبلغ ٧٤٣ ٩٣٩ دولاراً.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رئيس المنطقة الثانية في إقليم أفريقيا:	Ms N. Menage	رقم الهاتف: 066513-2532
منسق برامج أوغندا:	T. Pakkala	رقم الهاتف:066513-2371

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

التركيز الاستراتيجي: انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- يمثل البرنامج القطري لأوغندا برنامج الأنشطة الإنمائية **للبرنامج** في البلاد لفترة الخمس سنوات الممتدة من منتصف عام ١٩٩٩ إلى منتصف عام ٢٠٠٤. وأعد هذا **البرنامج** لدعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحكومة أوغندا كما حددتها خطة استئصال الفقر الصادرة في يوليو/تموز ١٩٩٧. ويتسق البرنامج القطري مع خطة العمل لاستئصال الفقر التي وضعت بمشاركة **البرنامج** الكاملة والأعضاء الآخرين في **منظومة الأمم المتحدة** وبالتعاون مع جميع الشركاء ذوي الصلة بذلك من خارج **منظومة الأمم المتحدة**.

٢- وأعد البرنامج القطري أيضا وفقا لسياسات **البرنامج** ورسالته. وهو يتطرق بشيء من التفصيل إلى التوجه العام **للبرنامج** الموجز في مخطط الاستراتيجية القطرية لأوغندا (WFP/EB./98/6/4). ويراعى تمام المراعاة ملاحظات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بهذه الوثيقة. ويستبعد البرنامج القطري العمليات الممتدة وعمليات الطوارئ لدعم اللاجئين والنازحين. وستدمج هذه العمليات في إطار عملية منفصلة للإغاثة الممتدة والإنعاش في عام ١٩٩٩. ولكن المجال لايزال متاحا في البرنامج القطري لتلبية احتياجات المستفيدين منه وهم يتجاوزون الأزمات.

الفقراء الجوعى: الأولويات المتعلقة بتلبية احتياجاتهم

٣- ويقدم مخطط الاستراتيجية القطرية تحليلا للمشكلات التي تواجه الجوعى الفقراء في أوغندا. وتكشف المعلومات التي جمعت بعد إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية استمرار الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث انخفض التضخم إلى ٥,٨ في المائة (باستثناء المحاصيل الغذائية) وازداد تحصيل الإيرادات واستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي ذو القاعدة العريضة بمعدل ٥,٥ في المائة، أي بانخفاض طفيف عن متوسط العشر سنوات السابقة البالغ ٦,٥ في المائة، وهو انخفاض يعزى للتقلبات المناخية الناجمة عن ظاهرة النينو والمشكلات الأمنية. ومع توافر الأموال نتيجة لإعفاء الديون وازدياد الاستثمار والإيرادات الضريبية، ضاعفت الحكومة، في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، إنفاقها على برامج الرعاية الصحية الأولية، وزادت الإنفاق على إمدادات المياه في الريف بنسبة ١٥٦ في المائة وعلى التعليم بنسبة ١٦٦ في المائة. ولاحظت اللجنة الاستشارية **للبنك الدولي** التي اجتمعت في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، حدوث تقدم ملحوظ في تخفيض معدلات الفقر في أوغندا؛ إذ انخفضت نسبة الأوغنديين المصنفين في فئة الفقراء من ٥٨ إلى ٤٦ في المائة منذ عام ١٩٩٢.

انعدام الأمن الغذائي، الفقر وهشاشة الأوضاع

٤- وتكشف المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر التنمية البشرية (٠,٣٤٠)، أن الازدهار على مستوى الاقتصاد الكلي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لم يتجسد بعد في أحوال معيشية أفضل بالنسبة لفقراء الريف – وحسب تقرير التنمية البشرية **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** لعام ١٩٩٨، تحتل أوغندا المرتبة ١٦٠ من بين ١٧٤ بلدا، مما يجعلها في عداد أكثر البلدان فقرا في العالم، فنسبة الأطفال فوق سن الخامسة عشرة ممن يكملون التعليم الابتدائي لا تتجاوز ٢٥,١ في المائة، أما نسبة الفتيات اللائي يكملن المدرسة الابتدائية فلا تتجاوز ١٩ في

المائة، و٦ في المائة في حالة المدرسة الثانوية، في حين لا يبلغ متوسط العمر المرتقب سوى ٤٢,٦ سنة. ويصل معدل الوفيات الإجمالي في البلاد إلى ٢١,٤ في الألف، وهو أعلى بنسبة ٥٢ في المائة، من المتوسط في أقل البلدان نموا. ولا تزيد نسبة الأطفال في سن سنة واحدة ممن شملتهم عمليات التلقيح عن ٤٧ في المائة، كما يبلغ عدد الأطفال اليتامى حاليا ١,٣ مليون طفل. ويصل معدل الخصوبة في أوغندا إلى ٧,١ في المائة، ومن ثم فإنه يأتي في المرتبة الثالثة في العالم؛ أما نسبة الإعالة (١٠٣,٩ في المائة) فهي ثاني أعلى نسبة في العالم. وقد ساهمت هذه العوامل كثيرا في إلحاق الضرر بصحة الأم والطفل وفي خفض المدخرات والاستثمارات في مجال رفاه الأسرة.

٥- ويعيش ٨٦ في المائة من السكان البالغ عددهم ٢١ مليونا في المناطق الريفية، ويشكل فقراء أوغندا ٩٢ في المائة من سكان الريف. ويصنف ٤,٢ مليون من هؤلاء كأشخاص يعيشون في فقر مدقع، وهم يتركزون في المقاطعات الشمالية في البلاد وأكثرهم مزارعون لا تتاح لهم فرص الحصول على الائتمان الزراعي والقنوات التسويقية والمياه والبذور والمدخلات الأساسية الأخرى. وقد غادر البلاد منذ فترة طويلة التجار الآسيويون الذين قاموا في وقت من الأوقات بتشغيل شبكة من مستودعات المشتريات وحلقات النقل بين القرى والمناطق الحضرية، تاركين التسويق لمجموعات الشركات التجارية الكبيرة التي استفادت من افتقار المزارعين للتنظيم وللقدرة على المساومة التجارية. ورغم الإمكانيات الزراعية التي يتمتع بها شمال البلاد، فإن تكلفة المدخلات المرتفعة وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية عندما تباع في المزارع جعلت الزراعة في المناطق النائية نشاطا غير مجز إلى درجة كبيرة. ومنذ عام ١٩٩٦، استفحل المأزق الذي يواجهه المزارعون بفعل أنشطة المتمردين ونزوح السكان على نطاق واسع ونتيجة لذلك، تزرع ٥ مليون هكتار أو ٢٨ في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في الوقت الذي انخفض فيه متوسط مساحة الأرض التي تزرعها الأسر من ٣,٦ إلى ٢,٥ هكتار في العقد الماضي. ولم تواكب الزيادات الطفيفة في إنتاج الغذاء (٢,٤ في المائة) التي شهدتها المقاطعات الجنوبية ازدياد النمو السكاني (٢,٩ في المائة).

٦- وقد كان للركود الزراعي نتائج بعيدة المدى في أوغندا على مستوى الأسرة والقطر بأسره. فحصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٥٣ في المائة ويعمل به ٨٠ في المائة من القوة العاملة في أوغندا، بما في ذلك ٩٢ في المائة من الفقراء في البلاد. وبالنظر إلى أن الزراعة تشكل المصدر الرئيسي للدخل والإيرادات، فإن لها تأثير مباشر على التعليم الريفي والصحة والقطاعات الاجتماعية الأخرى. ونسبة لعدم توافر الأسواق المواتية، استسلم الفقراء وهجروا المزارع بحثا عن الأجور النقدية أو قصروا إنتاجهم للغذاء على ما يسد رمقهم مدخرين قدرا قليلا من الأغذية تحسبا لتقلبات المناخ أو الأسعار أو الإمكانات المتاحة لهم. وتبرز الهشاشة المتزايدة بين فقراء الريف في نفقات الأسر الريفية على الغذاء والتي ارتفعت من ٣٧ في المائة من الدخل في عام ١٩٧٩ إلى ٦٤ في المائة في عام ١٩٩٠/١٩٨٩. ويعيش حوالي ٥٢ في المائة من السكان في مقاطعات يقل فيها الاستهلاك الغذائي اليومي (٢ ٠٧٠ سعرا حراريا) عن حد الفقر الغذائي الذي تعتمده **منظمة الصحة العالمية** أي المتطلبات الفردية الدنيا من الزاد الغذائي البالغة ٢ ١٠٠ سعر حراري في اليوم. ويكشف المؤشر الإجمالي للأمن الغذائي الأسري الذي تعتمده **منظمة الأغذية والزراعة**، والبالغ ٧٦,٤ في المائة في حالة أوغندا، عن فرص محدودة للحصول على الغذاء ولكن هناك تفاوت كبير على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بفرص الحصول على الغذاء والقيم الغذائية، إذ يعاني ٤٦ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من ضعف النمو نتيجة للفقر والاعتماد المفرط على الأغذية ذات المحتوى البروتيني الضعيف مثل الموز والبامبي والكسافا.

استراتيجيات الحكومة للأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر وآثار الكوارث

٧- يعزى انعدام الأمن الغذائي والفقر في أوغندا إلى خمسة أسباب هي: (أ) الأحوال المناخية المتقلبة، بما في ذلك الفيضانات والجفاف؛ (ب) انعدام القروض والبذور والمدخلات الزراعية الأخرى، (ج) انعدام روابط المزارعين، والقدرة على المساومة التجارية وفرص الوصول إلى الأسواق؛ (د) رداءة البنيات الأساسية مثل الطرق والمياه والتخزين والتسويق في المناطق الريفية؛ و(هـ) انعدام الأمن. تقوم الاستراتيجية الغذائية الوطنية للحكومة وخطة عملها لاستئصال الفقر على افتراض أن جميع المشكلات هي من صنع الإنسان وأن حلها يمكن من خلال السياسات المناسبة والجهد البشري، بل أن تأثير ما يعرف بالكوارث الطبيعية، يمكن تخفيفه بالاستعانة بأنشطة تعزز قدرة المزارع على التصدي للهزات المناخية والصمود في وجهها.

٨- إن الأولوية العليا التي حددتها الاستراتيجية الغذائية الوطنية وخطة العمل لاستئصال الفقر هي زيادة الدخول الزراعية وتعزيز الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية، والتعليم، والصحة، والإرشاد الزراعي والخدمات الأخرى لتمكين الفقراء من النهوض بالإنتاجية الزراعية والإمدادات الغذائية والدخل. ويحتل تعليم الفتيات وإتاحة الفرصة للنساء للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية وتنظيم الأسرة مكانا بارزا في أولويات الحكومة. ومن المنتظر أن تضطلع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بأدوار رئيسية في توفير شبكات الأمان للمحرومين، بينما سيقتصر دور الحكومة على التنسيق ووضع السياسات. وترمي استراتيجيات الحكومة إلى دعم الأسواق وذلك عن طريق توسيع نطاق توزيع الثروة والقوة الشرائية وسط فقراء الريف واجتذاب مشاركين أكثر نحو الاقتصاد النقدي، مما يخلق "انتعاشا" تتمخض عنه مستويات معيشة أفضل ترتفع باطراد وتقوض أوجه القصور المتبقية.

سياسات الحكومة للمعونة الغذائية

٩- ولم يحدث تغيير في سياسات الحكومة الغذائية. وستستخدم موارد المعونة الغذائية في تلبية الاحتياجات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن معا للاجئين والنازحين والمقيمين في مناطق العجز الغذائي المزمن؛ حيث يبقى أن يوجه الجانب الأكبر من المعونة الغذائية. وتهدف المعونات الفورية في حالة الطوارئ والمعونات الإنسانية إلى تشجيع الاكتفاء الذاتي في الأجل البعيد من خلال تحول استراتيجي نحو نموذج جديد يربط الإغاثة بالتنمية. ويتسق البرنامج القطري **للبرنامج** و"عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة" مع هذه السياسة.

العلاقة بمذكرة الاستراتيجية القطرية

١٠- ويدعم البرنامج القطري خطة الحكومة الخمسية الأولى (١٩٩٧ – ٢٠٠٢) لاستئصال الفقر والتي اعتمدتها مجموعة المانحين عوضا عن مذكرة الاستراتيجية القطرية – وكخطة متجددة تؤثر على الاعتمادات السنوية في الميزانية، تتيح خطة العمل لاستئصال الفقر أيضا إطارا برنامجيا مستمرا لبرامج ودورات فرادى المانحين. وتشكل خطة العمل لاستئصال الفقر أساسا لجميع أدوات التخطيط التكميلية بما في ذلك الإطار الإنمائي الشامل الذي يعتمده **البنك الدولي**، والبرنامج القطري **للبرنامج**، و**إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**. وقد بدأت عملية وضع الإطار الأخير في خطوات لوكالات **الأمم المتحدة** في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ وسيتبعها تقييم قطري مشترك في يونيو/حزيران ١٩٩٩ يعقبه التنفيذ الكامل في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١.

١١- اعتمدت الحكومة ومجموعة **الأمم المتحدة** الإنمائية الدورة البرنامجية لفترة السنوات الخمس ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ للبرنامج القطري **للبرنامج** في أوغندا. ويندرج البرنامج القطري **للبرنامج**، والبرامج القطرية القائمة والمخطط لها

للأعضاء الآخرين و**إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** المتطور في إطار خطة عمل الحكومة لاستئصال الفقر. ومن غير المرجح أن تحدث تغييرات أساسية في سياسات الحكومة لاستئصال الفقر في نهاية خطة العمل لاستئصال الفقر الحالية. ونتيجة لذلك، اعتمدت حكومة أوغندا أمد البرنامج القطري **للبرنامج** الذي يمتد لخمس سنوات للفترة ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ لكفالة استمرارية المساعدة الإنمائية **للبرنامج** وقياس تأثيرها. ويتوافق البرنامج القطري مع دورة الأربع سنوات ل**إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** للفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤. والبداية الفعلية للبرنامج القطري **للبرنامج** قبل عام من **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** المخطط له سيسمح للبرامج الإنمائية المستقبلية لوكالات **الأمم المتحدة** الأخرى بالاستفادة من تجربة **البرنامج** الإنمائية في شمال أوغندا وبدمج هذه البرامج بشكل وثيق في برامج **البرنامج**. والبرنامج القطري **للبرنامج** هو البرنامج القطري الوحيد **للأمم المتحدة** الذي يوجه أنشطته إلى الجزء الشمالي من أوغندا حيث يوجد أعلى تركيز للأسر الفقيرة التي تعاني من العجز الغذائي.

١٢- ويقدم **البرنامج** استعراضاً سنوياً وفي منتصف المدة بواسطة لجنة محلية لاستعراض البرنامج يترأسها المنسق المقيم **للأمم المتحدة**. وستقوم هذه اللجنة بتقديم المشورة فيما يتعلق بأي تغييرات مطلوبة في توجيه **البرنامج** وتبريرها بما في ذلك التعديلات المطلوبة لكفالة المزيد من التنسيق للدورات البرامجية.

التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، والمانحين الآخرين، والمنظمات غير الحكومة

١٣- وإقرارا من المانحين الذين شاركوا في اجتماع المجموعة الاستشارية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ بنجاح الحكومة في إدارة الاقتصاد وفي تخفيف وطأة الفقر مؤخرًا، التزموا بتقديم ٢.٢ مليار دولار لفترة الثلاث سنوات المتبقية (١٩٩٩ – ٢٠٠٢) من خطة العمل لاستئصال الفقر، مع تخصيص الجزء الأكبر من التمويل للتعليم، والصحة، والزراعة. وتضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمسؤولية تنسيق خطة العمل لاستئصال الفقر بما في ذلك تخصيص الموارد لكل قطاع وإقليم من طائفة واسعة من مصادر الحكومة والجهات المانحة. ويتيح الاجتماع الشهري للمانحين الذي يترأسه **البنك الدولي** منبرًا للنقاش بين الحكومة والمانحين حول المشاغل ذات الصيغة الكلية وتستكملها باجتماعات شهرية للمجموعات الصغيرة تهتم بالجانب الفني والقطاع الاجتماعي. ويُترجم التعاون بين وكالات **الأمم المتحدة** إلى واقع من خلال اجتماعات شهرية واجتماعات غير دورية يترأسها المنسق المقيم **للأمم المتحدة** الذي بادر أيضًا بالدعوة لخلوات للتخطيط المشترك تكون أعمق مدى. وتتيح اجتماعات **فريق الأمم المتحدة للتصدي للكوارث** منتدى لتنسيق عمليات الإغاثة والإنعاش ويقدم **مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية** الذي أنشأ وحدة للخدمات الإنسانية في موقع مشترك مع **البرنامج** التسهيلات لهذه الاجتماعات.

١٤- وتحظى محاربة الفقر بأولوية عالية. وتقدم **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** الدعم على نطاق واسع للتعليم الابتدائي وتزمع الوكالة المذكورة توسيع **البرنامج** ليشمل كارامود وغيرها من المناطق المحرومة، ويوفر **البنك الدولي والاتحاد الأوروبي** الأموال لبناء الطرق والأنشطة الصحية ولدعم أصحاب الحيازات الصغيرة في الإقليمين الشمالي والأوسط؛ وتدعم **منظمة اليونيسيف**، و**منظمة الصحة العالمية**، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، و**صندوق الأمم المتحدة للسكان**، و**البنك الدولي** والوكالة الدانماركية للتعاون الإنمائي، وإيطاليا وعدد من المنظمات غير الحكومية قطاعي الصحة والتغذية؛ وهناك مجال للبرمجة المشتركة والتعاون في المجال الزراعي مع **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**، وهولندا والدانمارك، والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، والوكالة الآيرلندية للتنمية الدولية، والحكومة الألمانية ومع الشراكة البريطانية لتنمية المؤسسات التجارية والتي تدعم المزارعين بتوفير الائتمان الزراعي والمنشآت التسويقية لهم. وتُوجه حاليًا ٨٠ في المائة من موارد **البرنامج** لبرامج يشرف عليها ١٣ منظمة غير حكومية.

تنظيم أنشطة البرنامج الحالية والسابقة

١٥- وبدأ **البرنامج**، منذ سبتمبر/أيلول ١٩٦٤، ٦٦ عملية في أوغندا بلغت تكلفتها ٢٦٢ مليون دولار، بما في ذلك التنمية (٣٦ في المائة) وعمليات الطوارئ (٦٤ في المائة) ولكن أكثر برامجه الإنمائية عادت لتصبح عمليات إغاثة وإنعاش. عندما واجهت موجات الجفاف المتكررة، والفيضانات، وانعدام الأمن الغذائي على المستوى العام. وقد حدثت زيادة في عدد عمليات الإغاثة ووتيرتها، مما يعبر عن تدهور في الإنتاجية الزراعية والدخول الريفية، بالإضافة إلى سلسلة من الأنشطة التي ركزت على الإغاثة المؤقتة عوضًا عن الحلول طويلة الأجل. ومن الواضح الآن أن هذه السلسلة المتصلة تصبح بندولاً إذا لم يتم التصدي للأسس التي تقوم عليها التنمية في ذات الوقت الذي يتم فيه تنفيذ عمليات الإغاثة. وهناك حاجة جلية لموظفين في مجالات الإغاثة، والإمداد والنقل والبرامج ولموارد تُدخل في ذات الوقت للمحافظة على الجودة في تصميم المشاريع وتنفيذها. وسيتم التركيز في كل من عمليات الإغاثة وعمليات الإنعاش/التنمية على تعزيز قدرة الناس على التصدي للهزات المفاجئة الناجمة عن التوجهات المناخية والأمنية والمتعلقة بالأسواق.

١٦- ودعم أسلوب **البرنامج** المتمثل في التعاقد مع شركات النقل الخاصة وشراء الأغذية محليا البرامج الحكومية للتعديل الهيكلي واستئصال الفقر. وفي عام ١٩٩٤ وحده، اشترى **البرنامج** ٠٠٠ ٩١ طن من السلع بلغت قيمتها ٢٢ مليون دولار، وهي تمثل ١٠ في المائة من العائدات السنوية الخارجية الصافية لأوغندا في ذلك العام. وعبر توفير سوق لصغار المزارعين والتجار والقائمين بالنقل، إضافة إلى توفير الأغذية لتوزيعها على الفقراء، فإن أنشطة التوريد في **البرنامج** ستستمر كاستراتيجية غير مباشرة، ولكنها فعالة، لاستئصال الفقر في أوغندا.

التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري وتحديد الأهداف

١٧- **الغايات والأهداف:** طبقا لرسالة **البرنامج** ولأولويات الحكومة، فإن الأهداف الشاملة للبرنامج القطري هي: (أ) تعزيز مستوى الأمن الغذائي بشكل مستدام لحوالي ٨٠٠ ١١٣ مستفيد في العام من خلال التعليم والدعم في مجالات الزراعة والتسويق والتدريب المهني؛ (ب) تعزيز الاستعداد لمواجهة الطوارئ والتصدي لها بتوجيه المعونة الغذائية للمناطق التي تعاني من العجز الغذائي المزمن، وذلك بتوفير الأصول وبناء قدرتها على التحمل لمواجهة الكوارث المتكررة.

١٨- الأهداف الرئيسية هي: (أ) زيادة فرص حصول الأوغنديين على التعليم الأساسي وبرامج محو الأمية للكبار، خاصة للفتيات والنساء المحرومات في المناطق التي تنخفض فيها مؤشرات التنمية البشرية إلى أدنى مستوى؛ (ب) رفع كفاية البنية الزراعية والتسويقية وخلق أصول إنتاجية؛ (ج) تحسين الظروف الصحية والمعيشية للأطفال اليتامى.

١٩- **التركيز الديموغرافي والجغرافي والقطاعي:** سيعكس البرنامج القطري "بيان **البرنامج**" فيما يتعلق بـ (أ) تحسين الوضع التغذوي ونوعية الحياة لأكثر المجموعات ضعفا في الأوقات الحرجة من حياتها؛ (ب) بناء الأصول المادية وتشجيع الفقراء والمجتمعات الفقيرة للاعتماد على ذاتهم. ولكفالة التأثير الأمثل وكفاءة التكاليف، ستوزع الموارد على أساس مجموعة من المعايير الديموغرافية، والجغرافية والقطاعية التي تحدد بواسطتها مناطق الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وسيدعم **البرنامج** جهود الحكومة لاستئصال الفقر وذلك بتوجيه الأنشطة إلى المصنفين في فئة أفقر سكان

أوغندا وبالتحديد: مزارعي الكفاف، والرعاة، والأطفال اليتامى والمشردين،، والنساء والأطفال. وستقتصر عمليات **البرنامج** جغرافيا على المناطق التي توجد بها أكبر تجمعات للمجموعات المستفيدة وهي: الشمال، والشمال الشرقي، والمناطق التي تثير فيها المؤشرات الاجتماعية القلق بشكل خاص. وقطاعيا، سيركز **البرنامج** على المعوقات الأساسية في التعليم/برامج محو الأمية للكبار، والأمن الغذائي.

٢٠- **الميزة النسبية للبرنامج:** يتمتع **البرنامج** بميزة نسبية وبالخبرة فيما يتعلق بجميع أنشطة البرنامج القطري (على سبيل المثال، التغذية المدرسية، البنيات الأساسية الريفية، إمدادات الأغذية) أو بالأنشطة التي يضطلع بها بالتضامن مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والحكومات المانحة ووكالات **الأمم المتحدة** التي تفوق قدراتها وهي مجتمعة القدرات المتاحة لأي منها. ويعيش غالبية الفقراء في مناطق تتسم بالتعقيد على المستوى السياسي وتفتقر إلى الأمن حيث تصبح رسالة **الأمم المتحدة** المتعلقة بالبرنامج وقدرته على إنشاء قنوات تدفق الأغذية والمحافظة عليها أشياء لا غنى عنها. وبالنظر إلى قاعدة **البرنامج** الإقليمية للتوريد والإمداد في كمبالا وقدرته على تجميع الموارد واقتسامها مع المراكز القطرية، يصبح أكثر الموردين وناقلي الأغذية كفاءة بسبب ارتفاع نسبة اقتصادات الحجم التي سيحققها. وكمبالا أيضا هي محور الشبكة الإقليمية للمواصلات السلكية واللاسلكية التي ترتبط بها أكثر من ٤٠ منظمة غير حكومية ووكالة من وكالات **الأمم المتحدة**، مما يمكن **البرنامج** من القيام بدور أساسي في التنسيق والأمن. وسيستمر **البرنامج** في التعاقد مع تلك المنظمات غير الحكومية التي تمتلك القدرات التشغيلية، والدراية الفنية، والخبرة في البلاد لاستكمال درايته الفنية. وفي عام ١٩٩٨، تمركز **البرنامج** والمكاتب الفرعية للمنظمات غير الحكومية في مواقع مشتركة في جهد ناجح لتجميع الموارد وخفض التكاليف. وتقتسم الآن المركبات، ومعدات التخاطب اللا سلكي والدراية الفنية، ومرافق الخدمات والمعدات/المنشآت الأخرى في هذه المكاتب النموذجية من دون أن تفقد الوكالات هويتها المميزة أو مرونتها.

٢١- **الانتقال من الإغاثة إلى التنمية:** ستقوم استراتيجية **البرنامج** على التصدي للمشكلات الأساسية في عمليات الإغاثة المتكررة وعالية التكلفة وبناء قدرات الفقراء على مواجهة الكوارث وتفادي الأنشطة الممتدة أو المتكررة المتعلقة بتوفير الأغذية أثناء حالات الطوارئ. وسيناصر **البرنامج** ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب الإنسان في حدوثها وسيسعى لتعبئة الموارد المطلوبة التي تكفل حصولهم على الغذاء دون انقطاع كحق أساسي. وسيتحقق ذلك خلال مرحلة الطوارئ لا بعدها، إيمانا بأن الأصول الإنتاجية، وفرص العمل والدخل هي شروط أساسية لاستعادة الاستقرار. ويتطلب توجيه الأنشطة نحو "أفقر الفقراء" في مناطق غير آمنة نسبيا قدرا من المخاطرة. وقد أثبت **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر**، وهي تعمل في غياب الوكالات الأخرى، أن الوكالات لا تحتاج لانتظار تحقق "الشروط الأساسية للتنمية" قبل أن تشارك وبقدرته على التصدي للمشكلات قبل أن تتفاقم، وبتوفيره فرص العمل والدعم التسويقي للاجئين والنازحين، وبمساعدتهم على استعادة كرامتهم وقدرتهم الإنتاجية، وفر **البرنامج** أصولا وظروفا معيشية تستحق الحماية والتطوير أكثر من خلال المبادرات المحلية. وشرع عدد من الوكالات الثنائية ووكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية في بداية عام ١٩٩٨ في الانضمام إلى **البرنامج، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر** في الوصول إلى القرى النائية حيث تضاعف إنتاج الأغذية أربع مرات منذ ذلك التاريخ، مما سمح بتخفيض توزيع أغذية الإغاثة، مستخدمة لذلك الغرض مركبات **البرنامج** ومستعينة بفرق أمنية حكومية.

٢٢- **اختيار وتصميم المشروعات التي لا تنطوي على مخاطر كبيرة:** يشتمل البرنامج القطري فقط على تلك الأنشطة التي تمت تجربتها من خلال المشروعات النموذجية. ولا تكمن إمكانيات البرنامج القطري في طبيعته التجديدية فحسب بل أيضا في صلته بالفقراء، وتوافقه مع برامج الجهات المانحة التي تكبله وقد خططت أنشطة المعونة الغذائية بحيث

توفر الدعم لمشاريع المنظمات غير الحكومية/الحكومة التي أثبتت جدواها وعبئت لـــها الدرايـــة الفنيـــة والمدخـــلات الأخرى، مما يخفض المخاطر إلى أدنى حد ممكن. وحظي إصرار **البرنامج** على أن يتـــم وضـــع جميـــع الأنشـــطة وتخطيطها من خلال المشاركة النشطة للمستفيدين في كل من البرنامج القطري وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بالقدر نفسه من الأهمية.

٢٣- وقد قام **البرنامج** عند إعداد هذا البرنامج القطري بالتشاور مع الجهات المانحة في أوغندا، التي عبرت أثناء هـذه المشاورة عن دعمها لأنشطة البرنامج القطري والتوجه العام للبرنامج القطري.

أنشطة البرنامج القطري

موارد البرنامج القطري وعملية الاستعداد

٢٤- يشير مخطط الاستراتيجية القطرية إلى أنه ينبغي توفير ما مجموعه ٦٧٧ ٥٦ طنا من الأغذية خلال فترة تمتـــد إلى خمس سنوات، أي ٣٣٥ ١١ طنا في السنة. ولكن بالنظر إلى المستوى المتوقع لموارد **البرنامج** المتاحـــة للتنميـــة وإلى احتياجات البلدان الأخرى، فإن الالتزام في إطار البرنامج المقترح يقتصر على ٧٧٠ ٣٥ طنا من الأغذية بتكاليف تشغيل مباشرة تبلغ ٢٠,١ مليون دولار خلال السنـــوات الخمـــس. ويبلـــغ متوسط احتياجات البرنامج القطري الغذائية ١٥٤ ٧ طنا في السنة، أي ما يعادل ٤٦٧ ٠٢٠ ٤ دولارا من حيث تكاليف التشغيل المباشرة. ومن المقـــترح القيـــام بأنشطة تكميلية، تقدر تكلفتها بـــ ٨,٩٧ مليون دولار (١,٧٩ مليون دولار في السنة)، في حالة توفر موارد إضافية من **البرنامج** للأنشطة الإنمائية.

احتياجات البرنامج القطري من الأغذية

الأنشطة	الأنشطة الأساسية (بالطن)	في المائة	الأنشطة التكميلية (بالطن)	في المائة
التعليم/محو الأمية	٠٤٥ ٢٥	٧٠	١٣٠ ٥	٢٨
الزراعة/التسويق	٢٤٠ ٩	٢٦	٩٠٠ ١١	٦٤
التدريب المهني	٤٨٥ ١	٤	٤٣٥ ١	٨
المجموع لفترة ٥ سنوات	٧٧٠ ٣٥	١٠٠	٤٦٥ ١٨	١٠٠
المجموع لسنة واحدة	**١٥٤ ٧**		**٦٩٣ ٣**	

٢٥- جاء تطور البرنامج القطري المقترح نتيجة لـــ ٣٤ عاما من الخبرة في مجال المشاريع في أوغندا وهي خـــبرة شملت استعراضات إدارية دورية وتقييمات بحسب الموضوع/القطاع. وجاءت الأنشطة المحددة الموجزة في البرنـــامج القطري استجابة لطلبات الحكومة، وتوفر لها مزيد من الاستعراض فـــي دورات التخطيـــط الســـنوية لخطـــة العمـــل لاستئصال الفقر واستعراضات الميزانية (١٩٩٧ – ١٩٩٨) بالإضافة إلى عدد من حلقات العمل المشتركة بين **الأمـــم المتحدة** /المنظمات غير الحكومية/الحكومة على مستوى المقاطعات. ورغم أن لدى أوغندا قـــدرة اســـتيعابية عاليـــة

للمشاريع التي تقوم على المساعدة الغذائية، فإن القيود من ناحية الموارد تحد من عدد العمليات المشتركة التي يمكن أن يشارك فيها **البرنامج** هي إطار خطة العمل لاستئصال الفقر. كما أن التوسع في الأنشطة الأساسية والمشاركة في تخفيف وطأة الكوارث وفي المشاريع المقترحة الأخرى ستتوقفان على توفر موارد إنمائية إضافية **للبرنامج**.

نظرة عامة لتكاليف التشغيل المباشرة لخمسة سنوات

الأنشطة	الأنشطة الأساسية	الأنشطة التكميلية	عدد المستفيدين
	بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية		
التعليم/محو الأمية	١٤ ٦٤٤ ٠٤٧	٣ ١١١ ١١٦	٢٩٤ ٠٠٠
الزراعة/التسويق	٤ ٧٦٩ ١٩٥	٥ ١٩٨ ٢٤٢	٢٦٠ ٠٠٠
التدريب المهني	٦٨٩ ٠٩٨	٦٦٥ ٤٤٨	١٥ ٠٠٠
المجموع	**٢٠ ١٠٢ ٣٤٠**	**٨ ٩٧٤ ٨٠٦**	**٥٦٩ ٠٠٠**

تكاليف التشغيل المباشرة للبرنامج في السنة

الأنشطة	الأنشطة الأساسية	الأنشطة التكميلية	عدد المستفيدين
	بدولارات الولايات المتحدة		
التعليم/محو الأمية	٢ ٩٢٨ ٨٠٩	٦٢٢ ٢٢٣	٥٨ ٨٠٠
الزراعة/التسويق	٩٥٣ ٨٣٨	١ ٠٣٩ ٦٤٨	٥٢ ٠٠٠
التدريب المهني	١٣٧ ٨٢٠	١٣٣ ٠٩٠	٣ ٠٠٠
المجموع	**٤ ٠٢٠ ٤٦٧**	**١ ٧٩٤ ٩٦١**	**١١٣ ٨٠٠**

النشاط الأساسي الأول (أ): التعليم ومحو الأمية والتدريب المهني

٢٦- يتمثل التركيز الاستراتيجي لهذا النشاط في دعم الأولوية الاستراتيجية لدى الحكومة وهي زيادة فرص الوصول إلى التعليم الأساسي وبرامج محو الأمية للكبار، خاصة للفتيات والنساء المحرومات في المناطق التي تصل فيها مؤشرات التنمية البشرية إلى أدنى مستوياتها.

٢٧- **تحليل المشكلة:** توجد في كاراموجا، مقارنة بالأقاليم الأخرى في أوغندا، أسوأ المؤشرات الاجتماعية، إذ تقل مؤشرات محو الأمية والتسجيل في المدارس والمؤشرات المدمجة الخاصة بالتعليم وبنوع الجنس بثلاثة أو أربعة أضعاف عن المتوسط الوطني. ويكمل ٦,٨ في المائة فقط من السكان البالغين من العمر ١٥ سنة أو أكثر المدرسة الابتدائية مقارنة بـ ٢٥,١ في المائة للبلد. وتبلغ نسبة محو الأمية ١٨ في المائة للرجال و٦ في المائة للنساء مقارنة بالنسب المتوسطة على الصعيد الوطني البالغة ٦٣ و٤٥ في المائة. ورغم أن فرص الوصول للمدارس قد تحسنت، فإن عدد أهالي كاراموجا الذين يستطيعون القراءة والكتابة لا يتجاوز ٥٢ ٢٢٠ فردا في الوقت الذي يبلغ فيه عدد الأميين

المفزع ٤٠٠ ٠٠٠ شخص أو ٨٩ في المائة من السكان. ومؤشر التنمية البشرية الشامل في مقاطعتي كوتيدو ومورتو لا يتجاوز ٠,١٨٠ و٠,١٨٢ على التوالي، أو أقل بنسبة ٥٠ في المائة عن المتوسط الوطني البائس أصلا البالغ ٠,٣٤٠. وتوفر معظم المدارس الابتدائية الثلاث سنوات الأولى من التعليم فقط مقارنة بمتوسط يبلغ سبع سنوات على المستوى الوطني. ويعزى هذا لطريقة حياة أهالي كاراموجا الرعوية الشبيهة بحياة الرحل التي تجعل المواظبة على الدراسة مسألة صعبة. فالصبيان يطلب منهم تقليديا أن يرعوا الماشية بينما تقوم الفتيات الصغيرات بالأعمال المنزلية والزراعية. وعموما يتميز التعليم في شمال شرق أوغندا بانخفاض معدلات التسجيل في المدارس وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة.

٢٨- في نطاق المشروع أوغندا ٢٦٤٢ (التوسع الثاني) "تقديم المساعدة في مجال التعليم والصحة والتنمية الريفية في كاراموجا"، حقق **البرنامج** نجاحا كبيرا في التصدي للمشكلة. فقد أوضح استعراض للمشروع في نهاية عام ١٩٩٧ أنه قد حقق ٧٥ في المائة من أهدافه المتصلة بالتعليم. وزادت نسبة التسجيل في المدارس بمقدار ٧٤ في المائة في العام الأول و٤٣ في المائة في العام الثاني وارتفعت نسبة تسجيل الفتيات من الصفر تقريبا إلى ٣٩ في المائة من مجموع المسجلين في المدارس. وفي الوقت نفسه قام المشروع ببناء ٤٥ صفا جديدا، وترميم عدة صفوف أخرى. ودعم المعاهد التدريبية التي تخرج منها ٣٣٩ من المعلمين. وسيشكل هذا النشاط الأساسي امتدادا للمكون التعليمي في المشروع السابق. ويتوقع أن يؤدي توفير التعليم المجاني من خلال برنامج التعليم الأساسي للجميع، مقرونا بالإطعام المدرسي في نطاق المشروع أوغندا ٣ ٦٠١، إلى مضاعفة معدل التسجيل الرسمي في المدارس في عام ١٩٩٩ في ذات الوقت الذي توفر فيه زيادة مخصصات الميزانية من خلال خطة عمل استئصال الفقر والأنشطة المعززة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية وحقل التعليم نوعية أفضل من التعليم الذي يتاح. وسيتصدى البرنامج القطري لمشكلة شح المياه والغذاء في الإقليم في إطار النشاط الأساسي الثاني – دعم الزراعة والتسويق.

٢٩- **الأهداف والنتائج المرجوة:** يهدف هذا النشاط إلى تحقيق ما يلي: (أ) زيادة مواظبة الأطفال على الدراسة، خاصة الفتيات، في ما قبل المرحلة الابتدائية، والمرحلة الابتدائية والمدارس الثانوية؛ (ب) تخفيف وطأة الجوع على الأجل القصير؛ (ج) تشجيع مشاركة النساء في برامج محو الأمية للكبار؛ (د) تشجيع أطفال كاراموجا وآبائهم وأمهاتهم الذين لا يستطيعون التسجيل في المدارس النظامية على تبني برامج التعليم الأساسي البديلة.

٣٠- تشمل النتائج المتوقعة ما يلي: (أ) مواظبة ما يقرب من ٤٠٠ ٤٨ من تلاميذ المرحلة الابتدائية و٦٠٠ من تلاميذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية، بمن في ذلك ٠٠٠ ١٥ تلميذة نهارية على الدراسة في المدارس الابتدائية لمدة ١٩٠ يوما في السنة؛ (ب) تخفيف وطأة الجوع على الأجل القصير بالنسبة لهؤلاء الأطفال مع افتراض تحسن قدرتهم على التركيز والاستيعاب؛ (ج) انخراط ٤٠٠ ١ من البالغات في صفوف محو الأمية للكبار لمدة ١٨٠ يوما في السنة؛ (د) تسجيل ٤٠٠ ٨ طفل من الأطفال الرحل أو الذين لم يسبق الوصول إليهم في برنامج التعليم الأساسي البديل غير المدرسي لمدة ٢٧٠ يوما في السنة والتأكد من مواظبتهم على الدراسة.

٣١- **دور المعونة الغذائية وأشكالها:** يتطلب إنجاز الانتقال للتنمية تغيير حفاز في المواقف الحالية إزاء التعليم ودور المرأة والأطفال. وفي كاراموجا التي تعاني من العجز الغذائي. وتمثل المقايضة فيها الشكل الرئيسي للتبادل الاقتصادي، ليس هناك من مورد أكثر قيمة من الأغذية. ونسبة لأهميتها من ناحية التغذية، وقدرتها على جذب الانتباه، وقيمتها العالية في تحويل الدخل، فهي أنسب دافع وحافز على التغيير يمكن استخدامه لتحقيق الأهداف المتوخاة في هذا النشاط. ويمكن أن تستخدم المعونة الغذائية بوصفها (أ) حافزا يشجع الأطفال والآباء والأمهات على الالتحاق بالمدارس

وبرامج التعليم البديل وفصول التدريب المهني وبرامج محو الأمية للكبار؛ (ب) عنصر دعم لتغذية وإطعام تلاميذ المدارس والنساء في المناطق التي تعاني من العجز الغذائي.

٣٢- **استراتيجية التنفيذ:** سيتم القيام بأكثر الأعمال المتعلقة بالتغذية المدرسية على مستوى المقاطعة وستقتصر مسؤوليات الحكومة المركزية على التخطيط العام ووضع السياسات. وفي مقاطعة كوتدو، ستضطلع هيئة طائفة السبتيين للتنمية والإغاثة بمسئولية تخزين الأغذية، والمناولة والنقل لمسافات قصيرة، والتوزيع. وستضطلع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي بالمسئوليات نفسها في مقاطعة موروتو. وستكون على مستوى المقاطعات لجنة للإشراف على تخطيط البرامج ومتابعة تقدمها تضم **البرنامج** ووزارة التربية والشركاء المنفذين وستعقد لجنة للإشراف مشتركة بين وزارة التربية والبرنامج اجتماعات شهرية واجتماعات غير دورية في كمبالا.

٣٣- تمتلك أغلب المدارس والمؤسسات منشآت كافية للتخزين. وستكون المؤسسات التي تقع في نطاق ١٠ كيلو مترات من نقاط التسليم الممتدة أو التي ستتوفر لها وسائل النقل مسئولة عن استلام الحصص الغذائية الشهرية مباشرة من المستودعات. ويتم تخطيط حصص المعونة الغذائية المخصصة على أساس بيانات الدوام المدرسي الشهرية المصنفة حسب نوع الجنس والتي يجمعها مراقبين ميدانيين من كل مؤسسة. وستطهى وجبة ثريد (خليط الذرة الصفراء – الصويا/السكر) في الصباح ووجبة أخرى في العصر لأطفال المدارس النظامية المقيمين وغير المقيمين في السكن الداخلي ويدرسون في المدارس النظامية؛ وتقدم وجبة مسائية للأطفال المقيمين بالسكن الداخلي. وستوفر للأطفال الذين ينخرطون في برامج التعليم الأساسي البديل في نهاية كل أسبوع حصص يومية من الوجبات المصنوعة من الذرة الصفراء تبلغ زنة الواحدة منها ٣٠٠ غرام ليأخذوها معهم إلى منازلهم.

٣٤- ويرسل مراقبو الأغذية التابعين **للبرنامج**/ومتطوعو **الأمم المتحدة** الوطنيين إلى كوتيدو وموروتو حيث سيتمركزون في مواقع الشركاء المنفذين. وسيقوم موظفو **البرنامج** بعمليات تقييم مشتركة متكررة مع موظفي التعليم الإقليميين ومفتشي المدارس ويتأكدون من الاحتفاظ بسجلات خاصة بالمخزون والشحن والتوزيع وتقديمها بشكل دقيق ومتسق، وفي الوقت المناسب. ويقوم موظفو **البرنامج** بتنسيق وجمع المعلومات المتعلقة بالعملية والأداء وترتيبها ويقدمون إفادات لزوار المنطقة من ممثلي الحكومة والجهات المانحة والصحافة، ويرافقونهم حتى يتسنى لهم الدعاية للمشروع ومواصلة دعمه بما في ذلك توفير مدخلات تكميلية إضافية له.

٣٥- ويحدد برنامج التعليم الأساسي البديل الأطفال في سن المدرسة غير المسجلين في المدارس. ويهيىء المجتمع المحلي والزعماء والمجالس المحلية وكبار السن الأطفال. ويضطلع مكتب التعليم الإقليمي ولجان التعليم الإقليمية التابعة لكوتيدو وموروتو بالتنسيق. وتتولى النساء إحضار الأطفال للتسجيل. وتضطلع وزارة شؤون التمايز الجنسي والتنمية المجتمعية في كوتيدو وموروتو بالمسؤولية المباشرة عن محو الأمية الوظيفي للنساء والتدريب على المهارات في مراكز التدريب الإنمائي وسيكون لوزارة شؤون التمايز الجنسي والعمل والرفاه الاجتماعي دور استشاري في كمبالا وعلى مستوى المقاطعات أيضا.

٣٦- **المشاركون والفوائد المرجوة:** سيستفيد ٨٠٠ ٥٨ شخص من هذا النشاط بشكل مباشر بما في ذلك ٤٠٠ ٥٧ من أطفال المدارس و٤٠٠ ١ من البالغات. وتؤكد دراسات متعددة أن زيادة فرص التعليم للأطفال والنساء توفر أفضل الإمكانيات لتحقيق التنمية المستدامة في الإقليم وسيحصل المستفيدون على دعم من ناحية التغذية والإطعام يحررهم من تربية الماشية. وغيرها من سبل كسب العيش التقليدية التي تديم فقرهم وتحول دون توسيع آفاقهم عن طريق التعليم. وبزيادة فرص التعليم للفتيات، سيساهم هذا النشاط في تعزيز مشاركة المرأة بنشاط في الاقتصاد النقدي مما يرفع بدوره من قيمتها داخل الأسرة، حسب النظرة السائدة، والفائدة التي ستعود على الأسرة من بقائها ونجاحها. وستوفر برامج

محو الأمية من خلال المدارس المدعومة غذائيا للفتيات صغيرات السن والنساء فرصا، لا يمكن تصورها بخلاف ذلك، للتعرف على بدائل للحلقة المفرغة المتمثلة في البداية المبكرة للنشاط الجنسي والحمل والزواج والحرمان الشامل الذي يعاني منه الأطفال والإناث، وسيكونون في وضع أفضل لإثبات قيمتهم الاقتصادية لمجتمع كاراموجا عامة.

٣٧- **ترتيبات الدعم والتنسيق والرصد والتقييم:** وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه الأمية في حرمان الكثير من الأوغنديين من المساهمة النشطة في الاقتصاد الوطني، فلقد تقرر اعتبار التعليم الريفي "أولوية استراتيجية ووطنية" وبدء في برنامج التعليم الابتدائي للجميع لكفالة وصول المحرومين إلى التعليم الابتدائي بدون قيود. وحتى الآن أعرب عدد من وكالات **الأمم المتحدة** والمانحون الثنائيون والمنظمات العالمية غير الحكومية عن رغبتهم في التعاون مع **البرنامج** في هذا النشاط بما في ذلك **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونسيف، ومنظمة اليونسكو، والبنك الدولي،** والمكتب التعاوني للمنظمات الطوعية، وهيئة طائفة السبتيين للتنمية والإغاثة و"ريدبارنا". وستسهم هذه الوكالات في توفير المواد المدرسية، وأثاثات المدارس وتدريب المعلمين.

النشاط التكميلي الأول (ب): التوسع في تسجيل الأطفال في المدارس الابتدائية

٣٨- يمثل هذا النشاط توسعا في نشاط **البرنامج** الأساسي في حقل التعليم وهو يهدف للعمل على تسجيل ١٥ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس الابتدائية الذين لن يشملهم النشاط الأساسي للبرنامج نتيجة لقيود التمويل الموضحة أعلاه، وانخراطهم في الدراسة. ونظرا لعمل هؤلاء الأطفال في جمع الغذاء وتربية الماشية، فإن معدلات تسجيلهم في المدارس ومعدلات محو الأمية بينهم تقل، كثيرا عن معدلات الأطفال المنخرطين في البرامج المدرسية المدعومة غذائيا. وستستهدف ٨١ مدرسة ابتدائية إضافية، ٥١ في كوتيدو و٣٠ في موروتو، إذا توفرت موارد إنمائية إضافية **للبرنامج**.وتقع هذه المدارس على طرق رئيسية ويمكن الوصول إليها بطريقة تكفل فعالية التكاليف. وهناك ما يكفي من القدرة لتلبية احتياجات المستفيدين الإضافيين في ظل الإدارة الحالية والترتيبات الإمدادية. وحددت منظمة غير حكومية لمساعدة هيئة طائفة السبتيين للتنمية والإغاثة إذا اتضح أن قدرات الأخيرة ليست كافية.

النشاط الأساسي الثاني (أ) دعم الزراعة والتسويق في غولو/كيتقوم

٣٩- يتمثل **التركيز الاستراتيجي** لهذا النشاط في تحقيق تحسينات مستمرة في فرص الوصول للغذاء من خلال تخفيف وطأة الفقر على الأجل القصير وتعزيز البنيات الأساسية الزراعية والتسويقية وخلق أصول منتجة.

٤٠- **تحليل المشكلة:** نظرا لسهولة الوصول النسبية للأقاليم الجنوبية، ظلت الحكومة، والشركات الخاصة، والجهات المانحة منذ أمد بعيد تركز الاستثمارات الزراعية في تلك الأقاليم كوسيلة لتقليل المخاطر وتوليد عائدات أعلى من الاستثمارات. ورغم أن هذا قد حدث من غير قصد، فقد أدى هذا النوع من الاستثمار غير المتوازن إلى التهميش في مناطق شمال أوغندا ذات الإمكانيات الكبيرة وحرمان الناس الذين يعيشون فيها من الأصول الإنتاجية اللازمة للتنمية المستدامة طويلة الأجل. ولقد قاد هذا التباين في مستويات الدخول إلى تعميق الخلافات الإثنية التاريخية في ذات الوقت الذي أدى فيه نشاط المتمردين إلى نزوح الكثيرين من المزارعين من أرضهم. وتدهورت الطرق الفرعية وشبكات النقل النهري مما حال دون وصول موردي المدخلات والتجار إلى معظم المراكز التجارية. ونتيجة لذلك، انخفضت الغلة إلى ما دون المتوسط حتى في المناطق الآمنة كما أن فوائض المحاصيل الغذائية التي تنتج تتسم بالرداءة.

٤١- ونتيجة لغياب المدخلات والأسواق، خفض الكثير من المزارعين الإنتاج لمستوى الكفاف مما جعلهم عرضة لعدم استقرار الأسعار والهزات المناخية. وتعاني أقاليم كيتقوم وكوتيدو وموروتو بشكل خاص من الجفاف المتكرر، وهذا

يستنزف الاحتياطيات الأسرية كل عام ويجعل من الضروري بالنسبة **للبرنامج** القيام بعمليات إغاثة متكررة في فترة الشح التي تسبق الحصاد. ولقد أدى الحصول على القروض والتصرف في الأصول والاستراتيجيات المدمرة التي يلجأ إليها المزارعون في أوقات الشدة من أجل التغلب على المشكلات إلى إضعاف قدرة الأسر على الإبلال والحصول على دخل مضمون في الفترات اللاحقة.

٤٢- **الأهداف والنتائج المرجوة:** إن هذا النشاط المتكامل الذي يجمع بين الإنعاش الريفي والتنمية الريفية سيركز وسيجمع الدراية الفنية لعدد من وكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية بهدف تحقيق أكبر قدر من التأثير. ويرمي هذا النشاط إلى توسيع المشاريع التي كانت قائمة أصلا في شمال أوغندا ويدعم فقط تلك الأنشطة التي برهنت على جدواها الفنية وسلامتها البيئية في المجالات الآتية:

(أ) **النقل:** بغية تخفيض تكلفة النقل البري الباهظة بالنسبة للمزارعين والتجار، سيوفر المشروع الدعم لبرنامج تنمية قطاع الطرق في إصلاح ٨٤٠ كيلو مترا من الطرق الرئيسية والفرعية التي تربط المراكز التجارية الرئيسية السابقة بالطرق الرئيسية في مقاطعتي غولو وكيتغوم. والوصول إلى الطرق الرئيسية – بما في ذلك غولو – اتياك – مويو – أدجوماني، غولو – اناكا، بابو – أولام – أروا، غولو – كاموديني، كيتغوم – غولو، وطرق كيتغوم – ليرا وإعادة إعمار هذه الطرق في المرحلة الثانية لمشروع إعادة تعمير شمال أوغندا سييسر التسويق والتجارة وتوليد الدخل في المقاطعتين.

(ب) **التسويق:** ومنذ عام ١٩٩١، ظل البرنامج يشتري في المتوسط ٣٦ ٠٠٠ طن من الأغذية سنويا في أوغندا لمشاريع الإغاثة والإنعاش في منطقة البحيرات الكبرى. وتم شراء أكثر الأغذية من المقاطعات التي تتمتع بفائض في الجنوب حيث تقل أسعار الأغذية عنها في المناطق الأخرى. ولكن بالنظر إلى تزايد مشاركة البرنامج في كل من شمال أوغندا وجنوب السودان، فقد قام **البرنامج** في فبراير/شباط ١٩٩٩ بإنشاء قاعدة للمشتريات في غولو كوسيلة لتخفيض تكاليف الترحيل وحفز الإنتاج في الشمال. وسيتم في إطار هذا النشاط شراء الذرة الرفيعة والدخن والذرة الصفراء والفاصوليا، إذا توفرت الأموال، ونقلها إلى مستودع **البرنامج** في غولو حيث تشحن من هناك لشمال أوغندا وجنوب السودان. وبالتعاون مع مشروع الاستثمار في تنمية الصادرات الزراعية ومع منظمة إنماء التعاون الزراعي العالمية، سيقوم **البرنامج** بتكرار تجربة النظام التسويقي القائم على المجتمع المحلي والتوسع فيها لتشمل مقاطعات غولو وكيتغوم وأدجوماني ومورو. وستنشأ مستودعات للمشتريات ومراقبة الجودة في كل مقاطعة، وسيكون مشروع الاستثمار في تنمية الصادرات الزراعية ومنظمة إنماء التعاون الزراعي العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات غير الحكومية مشاركة بصورة نشطة في تنظيم المزارعين في روابط. وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالسوق وتدريبهم على تخزين الأغذية وتجفيفها وتنظيفها وتغليفها والممارسات المتصلة بالأعمال التجارية صغيرة النطاق. وقد اتفق جميع الشركاء على عدم توفير المزيد من المساعدة وعلى أن يتم التسويق على أسس تجارية بحتة ومن غير إعانات مالية.

(ج) **البنيات الأساسية للمياه:** لتفادي آثار الجفاف المتكرر في كيتغوم وكاراموجا وفي عدد من "جيوب" الجفاف وأيضا لتفادي الحاجة لعمليات الإغاثة المتكررة والمكلفة، سيتصدى هذا النشاط لمشكلة نقص المياه بحفر أربعين خزانا مساحة كل منهم ٥٥ × ٢٠ مترا ووضع أوراق طافية على السطح لخفض التبخر. وستحفر ما بين ٦٠ و٧٠ بئرا ضحلة بالإضافة إلى ١٠٠ بئر ضحلة تبطن حيطانها بالحصى. وبالإضافة إلى الـ ٦٠ بئرا الصغيرة المنتجة الموجودة، ستنشأ طواحين هوائية يصل ارتفاعها إلى خمسة أمتار مع صهاريج مرتفعة تبلغ سعة الواحد منها ٢٦ ٠٠٠ لتر لنقل المياه بفعل الجاذبية للحقول المجاورة وأحواض سقي الماشية. وسوف يستند هذا المكون

على المشاريع النموذجية الناجحة للغاية التي ينفذها **البرنامج** في كاراموجا والتي تستخدم طواحين هوائية مصنعة محليا وتعتمد على الخبرة المحلية. وسيكمل هذا النشاط مشاريع إمدادات المياه التي تنفذها **منظمة مكافحة الجوع الفرنسية** (غولو) **ومنظمة كير** (كتغوم). وبالإضافة إلى ذلك سيجمع النشاط الموارد ويتحمل نفقات العمالة التي كانت ستتحملها هذه الوكالات والحكومة عن طريق الغذاء مقابل العمل. وكما هو الحال في كاراموجا، فيتوقع أن تثبت أنظمة شبكات إمدادات المياه العاملة بواسطة الرياح جدواها مما يتيح **للبرنامج** الإنسحاب عندما تزيد المشاركة النشطة للوكالات الأخرى.

(د) **إنتاج الأغذية:** سيقوم **البرنامج**، في إطار هذا المكون، بدعم مشاريع الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية التي تنفذها **منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الإغاثة الكاثوليكية**، ومنظمة "هنغر ألبرت" **ومنظمة مكافحة الجوع، ووكالة التعاون في مجال البحوث والتنمية، والمنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي، والاتحاد اللوثري العالمي، ومنظمة أوكسفام**. وسيقوم الغذاء بدور مهم في: (أ) الحيلولة دون استهلاك البذور في مناطق العجز الغذائي؛ (ب) توفير وسائل المعيشة للمزارعين في الأوقات التي يشح فيها الغذاء؛ (ج) توفير الحوافز والدخل والمزيد من السعرات الحرارية للأسر الريفية التي تنخرط في الإنتاج الزراعي والتدريب خاصة في مشاريع البنيات الأساسية والمشاريع النموذجية وسيتلقى المزارعون تدريبا على إدارة المياه، وإعداد/استعمال السماد العضوي وتخزين الأغذية الأسرية. وسيلعب النظام التسويقي القائم على المشاركة المجتمعية وبنوك الغذاء التي يديرها مشروع الاستثمار في تنمية الصادرات الزراعية ومنظمة "وورلد فشن" **والمنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي والاتحاد اللوثري العالمي** دور وكلاء تحويل. وتوفر فرص الوصول إلى القروض (ACDI/PL-480) والمدخلات الزراعية على أساس استرداد التكاليف. وسيدعم المشروع إمدادات **منظمة الزراعة والأغذية** من البذور الأساسية والأدوات الزراعية (UGA-99-1/N10) وإنشاء مراكز إكثار الكسافا (UGA-99-1/N11) وهذه تغطي ٠٠٠ ٢٩ أسرة في كيتغوم و١٥٥ ٦٦ في غولا. وفي المناطق التي تتسم بقدر أقل من الأمن في هذه المقاطعات، سيواصل **البرنامج واللجنة الدولية للصليب الأحمر** توزيع الأغذية والبذور في ذات الوقت في إطار عملية الطوارئ (عملية طوارئ البحيرات الكبرى ٥٦٢٣) "تقدم المساعدة للأشخاص النازحين في شمال أوغندا"، والتي نجحت في حماية البذور وفي زيادة المساحة التي زرعها النازحون إلى أربعة أمثالها.

(ه) **طحن الحبوب:** هناك عدد قليل للغاية من المطاحن التي تعمل في شمال أوغندا وقد أدى هذا إلى ارتفاع تكلفة الطحن بشكل مغالى فيه. وتتأثر الأسر الفقيرة خاصة بذلك فهي تصرف ١٠ في المائة من مدخراتها على الطحن. وبالقدر نفسه، لا يتمكن صغار المزارعين من طحن حبوبهم وتلبية الطلب المتزايد على طحين الذرة الرفيعة والدقيق. وسيوفر هذا النشاط خمس مطاحن إضافية في المناطق التي لا توجد بها منشآت للطحن في الوقت الحالي. وستدير روابط النساء المطاحن من غير إعانات مالية. وعلى أسس تجارية.

٤٣- **دور المعونة الغذائية وأشكالها:** سيوفر النشاط الأغذية كحافز/تحويل للدخل ووسيلة معيشة للأسر الريفية المشاركة في عمليات البناء والتدريب خارج موسم الزراعة عندما تكون فرص العمل في أدنى مستوياتها. وسيوفر الشركاء المنفذون الدراية الفنية والإشراف والتدريب. وستكون المنظمات غير الحكومية أيضا روابط للمزارعين وتنشىء من خلال النظام التسويقي القائم على المشاركة المجتمعية والروابط متعددة الأغراض للتدريب والعمالة، صلات مباشرة مع تجار الجملة. وستقلل الروابط متعددة الأغراض للتدريب والعمالة ونقل مستودعات المشتريات لشمال أوغندا فواقد ما بعد الحصاد وتكاليف التسويق وأخيرا، سيوفر شراء المعونة الغذائية لعمليات الإغاثة حوافز تسويقية ويلعب دوره كوسيط حفاز في إنعاش وإعادة تنشيط إنتاج الفائض حتى يستطيع مشروع إعمار شمال أوغندا الثاني والمبادرات الثنائية إحياء التجارة بين الشمال والجنوب والإمدادات التسويقية السابقة.

٤٤- **استراتيجية التنفيذ:** حددت الحاجة لهذا النشاط في مخطط الاستراتيجية القطرية وتم تعريفها بتوسع أكثر في حلقة عمل بادر **البرنامج** بعقدها حول الأمن الغذائي (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨) وساهمت فيها وكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية المحلية وممثلو المقاطعات والقرى بمدخلات تفصيلة. ورغم أن النشاط لم يتم تقييمه بعد، فإن إمكانيات نجاحه تكمن في دعمه للمشاريع الجارية التي برهنت على جدواها الفنية ولكنها، في ذات الوقت، يمكن أن تجني المزيد من الفائدة من مدخلات **البرنامج** الغذائية، وقدرته الإمدادية وأنشطته التوريدية. والاستثناء الوحيد هنا هو النقل بواسطة المراكب وهو مبادرة جديدة ولكنها مدعومة بعدد من دراسات الجدوى ذات السمعة الطيبة. وستبدأ استراتيجية التنفيذ باستعراض لهذه الدراسات وبوضع خطط وجداول للتنفيذ خطوة بخطوة. وبعد ذلك ستعقد اجتماعات مع الحكومة والخبراء لتحديد المسؤوليات، التي تنبأ النظراء بأكثرها ووضعوا لها ميزانية.

٤٥- **المشاركون والفوائد المرجوة:** سيتم اختيار المشاركين من مجموعة السكان المضيفة التي تعيش في المناطق المتأثرة باللاجئين ومن المجموعات التي لم تنزح ولكنها تأثرت بشكل غير مباشر بانعدام الأمن على المستوى الإقليمي وانهيار أنظمة الإنتاج والتسويق. ومن بين هؤلاء ستقتصر الأهلية على الأسر التي تكون على رأسها نساء وتعاني من معدلات إعالة عالية؛ والمزارعين الذين لا تزيد حيازاتهم عن هكتارين من الأرض؛ وأفراد الأسر ذات الدخل المنخفض الذين يظهرون الاستعداد لاكتساب مهارات جديدة، وصغار المزارعين/التجار الذين يملكون الاستعداد لتكوين روابط. وسيعود النشاط بفائدة مباشرة على حوالي ١٠ ٤٠٠ عامل وأسرهم (٥٢ ٠٠٠ شخص) في العام. وسيعمل/يتدرب كل مشارك لمدة ٧٠ يوما في المتوسط سنويا خلال المواسم التي يشح فيها الغذاء وسيحصل على حصة واحدة من الغذاء مقابل كل يوم عمل لخمسة من أفراد الأسرة. وسيولد النشاط ما مجموعه ٧٢٨ ٠٠٠ يوم عمل في السنة أو ٣,٦٤ مليون يوم من العمالة خلال فترة السنوات الخمس للبرنامج القطري.

٤٦- كانت الفوائد التي تم جنيها من المشاريع الزراعية القائمة وأنظمة التسويق القائمة على المشاركة المجتمعية والتي تحظى بدعم البرنامج متنوعة وبعيدة الأثر. وهي تشمل تعزيز إنتاجية الأرض وقيمتها من خلال تعزيز البنيات الأساسية المساندة، زيادة المدخرات من القيمة الغذائية وتحويل الدخل للحصص التي يوفرها برنامج الغذاء مقابل العمل؛ تعزيز القدرة على المساومة التجارية وزيادة أسعار المنتجات الزراعية التي تباع في المزارع من خلال المشاركة في روابط المزارعين وتسليم الشحنات مباشرة للمشتري النهائي؛ تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية؛ حماية البذور في المواسم التي يشح فيها الغذاء؛ المزيد من فرص الوصول إلى احتياطيات المياه الجوفية خلال فترات الجفاف؛ تقليل التعرض للهزات نتيجة لتذبذب هطول الأمطار؛ والتدريب على إعداد السماد العضوي، والمبادئ الأساسية لحفظ السجلات وإدارة التكاليف، وتجفيف المنتجات وتغليفها وتخزينها.

٤٧- **ترتيبات الدعم والتنسيق والرصد والتقييم:** يدعم هذا النشاط عدد من الجهات المانحة التي تعتبره أساسيا في خلق فرص العمل، والأصول، والمزيد من الاستقرار في شمال أوغندا. ووفقا لسياسات اللامركزية التي تتبعها الحكومة، سينسق مفتشو المقاطعات المقيمين أنشطة المشروع في كل من أدجواماتي وموبو وغولو وكيتغوم وكوتيدو وموروتو. وفي إطار الفئة الأخيرة، تضطلع بمهمة الصياغة والتخطيط الشاملين للمشاريع اللجان المدنية – العسكرية التي تتكون من ممثلين للمنظمات غير الحكومية ووكالات **الأمم المتحدة** بالإضافة إلى موظفي الإرشاد التابعين لوزارة الزراعة. والصناعات الحيوانية ومصائد الأسماك ووزارة الأشغال والنقل والاتصالات. وسوف التعاون في صيانة الطرق، وسيسعى **البرنامج** أيضا لتأمين خدمات شركات لضمان السلامة البيئية لجميع المشاريع التي تندرج تحت هذه الأنشطة. وسيضطلع رؤساء اللجان المحلية بمسؤولية التخطيط لبعض المشروعات المنفردة ولتعبئة الأيدي العاملة على مستوى المركز التجاري/القرية بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية. وستوفر هذه الأخيرة الإشراف الفني والتدريب والقروض والمدخلات غير الغذائية. وستتضمن مذكرات التفاهم التي ستوقع مع الشركاء المنفذين مسؤوليات كل وكالة

فيما يتعلق بجمع البيانات وتقديم التقارير بما في ذلك نماذج الاستمارات والمنهجيات والجداول الزمنية لتقديم التقارير وسوف يكون رد النفقات مشروطا بالوفاء بالتزامات الرصد والتقييم.

النشاط التكميلي الثاني (ب): دعم الزراعة والتسويق في أدجوماني/مويو

٤٨- مثل ما هو الحال في غولو وكيتغوم، تفتقر مقاطعات أرجوماتي ومويو إلى فرص الوصول إلى الأسواق والمدخلات الزراعية وتتأثر بأنشطة المتمردين ولكن بتأثر أقل. وتكمن الميزة الأساسية للمقاطعتين في قربهما من نهر نيل ألبرت. ورغم أن الملاحة متيسرة في النهر، ظلت حركة المراكب راكدة منذ مطلع الستينات. وسيعبئ هذا النشاط التكميلي من خلال فريق التدخلات الإمدادية المعززة في حالات الطوارئ التابع **للبرنامج** هبات عينية مؤلفة من أربعة مراكب (سعة ١٠٠ طن) محمية من الحشرات الضارة. وستستخدم المراكب لنقل الأغذية من مستودعات المشتريات في مقاطعات هويما وماسندي وكابرولي إلى مستوطنات اللاجئين على ضفتي نهر النيل، مما يقلل من تكاليف نقل المعونة الغذائية التي تتحملها الجهات المانحة بأكثر من ٤٠ إلى ٤٥ في المائة وهو ما يعادل وفرا يبلغ ٢,٠٨ مليون دولار في السنة (رد النفقات = ٥ أشهر) ستشحن الأغذية بعد ذلك من نهر النيل في أدجوماني ونمولي للسكان النازحين في غولو وجنوب السودان. وفي رحلة العودة ستنقل فوائض الأغذية والمحاصيل النقدية من مقاطعات نيبي وأدجوماني ومويو وتمولو وأروا مما سيقلل تكاليف التسويق لمزارعي هذه المناطق وضعا أفضل في المنافسة مع مزارعي الجنوب.

٤٩- ورهنا بتوفر الموارد، سوف تشمل الأهداف الأخرى لهذا النشاط ما يلي: (أ) إنشاء مستودع للمشتريات في المنشأة التخزينية **للبرنامج** في باكيلي (أدجوماني)؛ (ب) إعادة تأهيل ٢٢٠ كيلو مترا من الطرق الفرعية والرئيسية في مويو وأدجواني؛ (ج) حفر ٤٠ بئرا ضحلة وإنشاء ١٢ خزانا وأربع قنوات لنقل المياه من النيل لجيوب الجفاف المجاورة ؛ و(د) والقيام، من خلال حماية البذور وبرنامج الغذاء مقابل العمل، بدعم إمدادات **منظمة الأغذية والزراعة** من الحبوب الأساسية والأدوات الزراعية (UGA-99-L/N10)، وإنشاء مراكز إكثار الكثافة (UGA-99-1/N11)، التي تغطي ٢٠ ٠٠٠ و٥٤ أسرة إضافية على التوالي في مقاطعتي أدجومان ومويو. وسيمثل هذا النشاط التكميلي منفذا **للبرنامج** يدخل به في المشروع النموذجي **لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** المقرر أن يبدأ في مويو في مطلع عام ٢٠٠٠، وستنفذ "أكشن أفريكا هلف" ومنظمة مكافحة الفقر **ومنظمة اليونيسيف** مشاريع المياه والطرق، بينما تضطلع بالتنسيق العام وزارة المياه والأراضي والبيئة ووزارة الأشغال، والإسكان والاتصال. سيولد هذا النشاط ٧٠٠ ٠٠٠ يوم عمل في السنة أو ٣,٥ مليون يوم عمالة خلال فترة الخمس سنوات. وسيحصل على فوائد مباشرة ١٠ ٠٠٠ عامل وأفراد أسرهم (٥٠ ٠٠٠) يقيم كلهم تقريبا بجانب الطرق الفرعية ويتأثرون بشح الغذاء والماء.

النشاط التكميلي الثاني (ج): الأمن الغذائي وتخفيف آثار الكوارث

٥٠- على مستوى الاقتصاد الكلي، أدت خصخصة متاجر مجلس تسويق المنتجات التي تمت في إطار التعديل الهيكلي واللامركزية المفروضة من الخارج في عام ١٩٩٨، إلى انخفاض خطير في قدرة الحكومة على التدخل في السوق بغرض تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية أو تخفيف آثار النقص في الأغذية على المستويين الوطني والمحلي. ويتألف احتياطي الحبوب الاستراتيجي الهام الوحيد من مخزونات **البرنامج** الغذائية في كمبالا وتورورو ومن العديد من المخزونات الخاصة المتناثرة في مختلف أنحاء البلاد. وعلى الأرجح، فإنه في حالة حدوث أزمة غذائية طارئة ستكون المخزونات الخاصة المذكورة خارج متناول السكان. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الميزانية السنوية لدائرة الإغاثة

التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بلغت في المتوسط منذ عام ١٩٩٦، نحو ٢ مليون دولار. وكثيرا ما تتجاوز احتياجات الطوارئ الغذائية السنوية، التي لا تغطيها برامج **البرنامج** للطوارىء، هذه المقادير بضعفين، مما يعني اتكال البلاد بصورة خطرة على مخزونات **البرنامج** (٦ إلى ١٢ ٠٠٠ طن) الموجودة في كمبالا وتورورو، وهي في الأساس مخزونات إقليمية مرتبطة ببلدان وبرامج محددة ومعرضة لاختناقات النقل وتعطل خطوط الإمداد. وتتسبب المدفوعات التي لا تصل إلى الموردين من الوزارة في الوقت المحدد في زيادة أسعار مشتريات الحكومة من الأغذية بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المائة عن الأسعار المعتادة.

٥١- وعلى مستوى المجتمعات المحلية، فإن عدم تدخل الحكومة في تحديد أسعار دنيا للمنتجات التي تباع في المزارع يضع أرزاق الأسر الفقيرة تحت رحمة قوى السوق. وبالطبع فإن كبار التجار يدفعون أدنى الأسعار للمحاصيل الزراعية التي يضطر المزارعون الضعفاء، نسبة لقلة حيلتهم واليأس الذي يحسون به، إلى قبولها صاغرين. وبالإضافة إلى أولئك الذين يحصلون على مساعدة من البرامج العادية للاجئين والنازحين التابعة **للبرنامج**، هناك سنويا ١٠٠ ٠٠٠ - ١٨٠ ٠٠٠ شخص في حاجة إلى الغذاء، خاصة خلال موسم شح الأغذية والذي تنخفض فيه احتياطيات الأسر وترتفع الأسعار. وتعاني مقاطعتي كوتيدو وموروتو في شمال شرق كاراموجا ومقاطعة كيتغوم في الشمال، ولدرجة أقل، في مقاطعة لويرو الوسطى من عجز في جميع أنواع المواد الغذائية تقريبا. وتشمل مناطق العجز الغذائي العابر مقاطعات سوروتي وكومي الشرقية.

٥٢- ورهنا بتوفر الموارد، يخلق هذا النشاط التكميلي احتياطي إستراتيجي من الحبوب، يوفر الحماية لما يصل إلى ١٢٠ ٠٠٠ من فقراء الريف خلال فترة تمتد إلى ثلاثة أشهر في حالة نقص الأغذية الناتج عن كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان غير متوقعة، وإن كان احتمال حدوثها كبيرا. وسيكون الهدف طويل الأجل للبرنامج هو تعزيز قدرات وزارة التأهب للكوارث واللاجئين التي أنشئت حديثا في مجالي الإنذار المبكر والتصدي للطوارىء، والحصول على التزام من الحكومة بكفالة الأمن الغذائي من خلال رصد مخصصات سنوية في الميزانية بمستويات مناسبة. وسيعزز النشاط بشكل ملحوظ التخطيط وتحديد الأهداف والتنسيق الشامل بصورة مشتركة بين **البرنامج** والحكومة، كما سيوفر للطرفين قدرا أكبر من اقتصادات الحجم من خلال تجميع الموارد. وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي سيثبت هذا النشاط الأسعار في فترات الشح الغذائي مما يمكن الأسر الفقيرة من المحافظة، على مدخراتها واستثمارها لتعزيز رفاه الأسرة.

٥٣- **احتياطي الحبوب الاستراتيجي:** ويشير تحليل الاتجاهات في أعداد الناس المعرضين للمخاطر في كل مقاطعة إلى الحاجة للاحتفاظ بمخزونات احتياطية تبلغ ٤ ٥٠٠ طن من الحبوب أي ما يكفي لتغطية ١٢٠ ٠٠٠ شخص لمدة ٩٠ يوما. وسيحتفظ بالمخزونات في ثلاثة مواقع استراتيجية بما في ذلك مستودع PMP السابق في تورورو (١ ٠٠٠ طن)، وكمبالا (٣ ٠٠٠ طن) وفي غولو (٥٠٠ طن). وسيساهم كل من **البرنامج** والحكومة في الاحتياطيات التي ستستخدم أيضا لتوفير القروض السلعية لمشاريع **البرنامج** والحكومة الجارية. وستمكن القروض والسلفيات، بعد الحصول على موافقة الجهات المانحة، من تجديد المخزونات بانتظام ومراقبة الجودة. وبتوفير المساعدة الفنية المناسبة، يمكن للحكومة أن تدبر احتياطي الحبوب الاستراتيجي.

٥٤- **بناء القدرات:** يشمل هذا النشاط إنشاء خلية تنسيق للطوارئ في وزارة التأهب للكوارث واللاجئين ووحدة مستقلة للأمن الغذائي وستكون الأخيرة من موظفين منتدبين من **البرنامج** ووزارة التأهب للكوارث واللاجئين ووزارة الزراعة والصناعات الحيوانية ومصائد الأسماك مع قيام **منظمة الأغذية والزراعة** ونظام الإنذار المبكر بالمجاعات بتوفير المشورة الفنية. وستوفر خدمات موظفين يأتون من الخارج ليقدموا تدريبا رفيع المستوى في عمليات تحليل الهشاشة

ورسم خرائطها وإدارة المخزونات، وطرق التقييم السريعة. وسيوفر تدريب إضافي على نظام **البرنامج** للاتصالات البريدية في العمق الميداني وعلى أجهزة الاتصالات اللاسلكية ذات التردد العالي والعالي جدا.

٥٥- ستوفر المعونة الغذائية دعما للميزانية يكمل جهود الحكومة الرامية إلى التصدي بشكل فعال للطوارئ الغذائية. كما ستلعب المعونة دور "رأس المال البذري" في إنشاء: (أ) احتياطيات حبوب متجددة في مواقع استراتيجية، (ب) احتياطي مستمر للطوارئ من خلال القروض والسداد وسيوفر الاحتياطي للحكومة أيضا وقتا لتحصيل الموارد المالية لتجديد المخزونات بأسعار السوق العادية. وستؤول إلى الحكومة ملكية احتياطي الأمن الغذائي للطوارئ. ولكن سيحتفظ بالمخزونات المادية نفسها في منشآت PMB السابقة في تورورو وكمبالا التي يستأجرها **البرنامج** حاليا. وستضمن الحكومة ألا يستخدم احتياطي الأمن الغذائي للطوارئ إلا في حالات الطوارئ التي تنطوي على نقص "خطير" في الأغذية والتي تنطبق عليها المعايير المتفق عليها. والاستثناء الوحيد هو عمليات "مصرف الحبوب" الذي يقدم قروضا سلعية في الحالات التي تعاني فيها وكالات الإغاثة من تأخر وصول حبوب الطوارئ أو إذا كانت هناك ضرورة لتجديد المخزونات لتفادي الخسائر الناتجة عن التخزين، وعندما يكون باستطاعة الوكالات أن تثبت بالوثائق أنها قادرة على إعادة تغذية احتياطي الأمن الغذائي للطوارئ بحبوب في المستوى نفسه.

٥٦- وستتخذ لجنة وزارية مشتركة، يتمتع فيها **البرنامج** بمركز المراقب، جميع القرارات المتعلقة بالتصرف في المخزونات. وستدعم اللجنة الوزارية المشتركة بلجنة فنية يترأسها مدير وحدة الأمن الغذائي وتتكون من ممثلين لوزارة الزراعة والصناعات الحيوانية ومصائد الأسماك ووزارة التأهب للكوارث واللاجئين والبرنامج و**منظمة الأغذية والزراعة** ونظام الإنذار المبكر بالمجاعات. ويتلمس الدراية الفنية المطلوبة لبناء الاحتياطيات وللتدريب فيما بعد من إدارة احتياطي الأمن الغذائي للطوارئ التابعة لحكومة إثيوبيا التي اشترك معها **البرنامج** في تجربة ناجحة تمخضت عن إدارة احتياطيات بلغت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طن.

النشاط الأساسي الثالث (أ): التدريب المهني للأطفال اليتامى والمشردين

٥٧- يتمثل التركيز الاستراتيجي لهذا النشاط في الارتقاء بصحة الأطفال اليتامى وبظروفهم المعيشية وذلك بتوفير التدريب المهني لهم وإكسابهم المهارات المطلوبة في سوق العمل وتوفير فرص العمالة المشروعة كبديل لحياة الشوارع.

٥٨- **تحليل المشكلة:** أوضح الإحصاء السكاني لعام ١٩٩١ أن ٧٨٤ ٠٠٠ أو ١٠ في المائة من أطفال أوغندا دون سن الثامنة عشرة أصبحوا يتامى نتيجة للحرب والصراعات الداخلية وفيروس الإيدز. ووفقا للتوقعات في عام ١٩٩٨، كاد هذا الرقم أن يتضاعف فيصل إلى ١,٣ مليون طفل/حدث. ونتيجة لموت الوالدين ينتقل عبء تنشئة الأطفال إلى الأجداد أو أكبر الأشقاء الذين عادة ما يكونون، بحكم كبر السن أو صغرها أو افتقارهم للمهارات، غير قادرين على كسب ما يكفي من الدخل لإعالة الأطفال والأسر. ونظرا لعدم القدرة على دفع مصروفات الدراسة، يقطع معظم الأحداث تعليمهم كما يتسنى لهم زراعة أرض والديهم ليكتشفوا أنهم لا يملكون مدخلات كافية أو معرفة بالزراعة أو فائض العمالة لإنتاج ما يكفي من الغذاء والمحاصيل النقدية لتلبية احتياجات معيشتهم الكفافية. ويهاجر أكثرهم يأسا، خاصة من أصبحوا يتامى نتيجة لفقد الوالدين بسبب مرض فيروس الإيدز إلى المناطق الحضرية بحثا عن العمل حيث يكتشفون، مرة أخرى، أنهم يفتقرون إلى المهارات الكافية التي تمكنهم من المنافسة وتتيح لهم فرص الوصول إلى الأجر النقدي. ولأنهم لا يملكون الغذاء والمأوى والملبس وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية الأخرى، فهم مجبرون على العيش كأطفال مشردين يمارسون التسول والسرقات البسيطة أو يقدمون خدمات جنسية مقابل النقود. والقليلون

منهم الذين يجدون عملا مشروعا يحصلون على مرتبات تقل عن الحد الأدنى للأجور ويعملون في ظروف غير صحية نتيجة لصغر سنهم، وقلة حيلتهم وعدم قدرتهم على المساومة وعدم وجود آليات مناسبة في تطبيق القانون.

٥٩- وفي فبراير/شباط ١٩٩٥، بدأ **البرنامج** مشروعا نموذجيا مدته سنة في المناطق الحضرية في أمبجي وكمبالا وجنجا ونسقت المشروع منظمة إطعام الأطفال غير الحكومية التي تقدم الدعم لـ ١٢ منظمة غير حكومية أخرى في توفير التدريب المهني لـ ٢ ١٠٠ من الأطفال المشردين. وسبق المشروع مسح لسوق العمل تحددت بموجبه المهارات المطلوبة أكثر من غيرها. وحدد **البرنامج** شركاؤه التنفيذيون مخدمين محتملين للأحداث، ونجح المشروع، بعد سنة واحدة، في الارتقاء بالوضع الغذائي لجميع الأطفال الذين يتلقون المساعدة أو المحافظة عليه، بتوفير المأوى لهم في دور اليتامى والمؤسسات الأخرى، والحصول على فرص عمل لأكثر من ١ ٣٠٠ أو ما يعادل ٦٢ في المائة منهم. وقد كان لتوفير الغذاء والمأوى فائدة غير مباشرة تمثلت في انخفاض أنشطة الشوارع. وقد وجد معظم الأطفال العمل المجزي في مجالات السباكة، وتشييد المنازل والحياكة والنجارة وتركيب أسلاك الكهرباء وتربية الدواجن. ولقد تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية التي تشارك بهمة في الأنشطة المتعلقة بالأطفال المشردين أربع مرات وامتد نشاطها لمناطق حضرية أخرى في امبارا وركاي ومساكا حيث ترتفع معدلات الإصابة بمرض الإيدز ووفيات الآباء والأمهات بشكل ملحوظ.

٦٠- **الأهداف والنتائج المرجوة:** إن هذه الإنجازات التي مهدت الأرض والتي حققها المشروع النموذجي ستستمر تحت هذا النشاط الذي سيشجع الأطفال اليتامى والمشردين الذين يتعرضون للمخاطر على: (أ) البحث عن المأوى والعناية في دور اليتامى والمؤسسات الأخرى ذات السمعة الطيبة؛ (ب) تبني الممارسات والعادات الصحية الجيدة؛ (ج) الانخراط في التدريب المهني والمشاركة في الدورات التدريبية الداخلية. وسيفيد هذا النشاط بشكل مباشر ٣ ٠٠٠ طفل مشرد في السنة من خلال توفيره دعما من ناحية التغذية والإطعام، وأيضا المهارات المطلوبة في سوق العمل وفرص الوصول إلى أشكال الدعم الأخرى التي توفرها المؤسسات الراعية.

٦١- **أدوار وأشكال المعونة الغذائية:** لقد برهن المشروع النموذجي أن توفير الطعام يتيح وسيلة فاعلة لتشجيع الأطفال الجوعى والأميين والضعفاء على هجر الشوارع و"الاقتصاد الخفي" والمشاركة في البرامج التدريبية التي ترمي إلى الارتقاء بالذات. وفي الوقت الذي تتوفر فيه لغالبية المنظمات غير الحكومية موظفون مدربون بالقدر الكافي ومنشآت وأدوات ومعدات فإنها تفتقر للأموال لشراء ما يكفي من الأغذية، خاصة بأسعار الحضر. وبما أن الغذاء هو حاجة أساسية للأطفال، يلعب توفره كوجبة مطهية داخل المؤسسات دورا محوريا في تحديد قدرة الوكالات على اجتذاب الأحداث وإقناعهم بالبقاء في برامج التدريب. ولهذا السبب فإن المعونة الغذائية ستقدم بوصفها دعما غذائيا وبوصفها دعما لميزانيات المنظمات غير الحكومية المحلية وكحافز على المشاركة.

٦٢- **استراتيجية التنفيذ:** ستنسق هذا النشاط وزارة شؤون التمايز الجنسي والتنمية المجتمعية من خلال لجنة تسيير تتكون من مسؤولين تابعين للمقاطعات وموظفين من **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية. وستضطلع ثلاث وكالات رائدة (المنظمة العالمية للرعاية والإغاثة ومنظمة إطعام الأطفال) و"ورلد فشن" بمسؤولية تنفيذ النشاط في المقاطعات الثلاث من خلال منشآتها الخاصة ومن خلال المنظمات غير الحكومية المحلية التي تربطها بهذه الوكالات علاقات شراكة طويلة الأمد. وستوفر المنظمات غير الحكومية اللوازم غير الغذائية مثل أدوات النجارة والبناء، ومكنات الحياكة، ومعدات صنع القرميد والأجر. وستقتصر مساهمة **البرنامج** فيما يتعلق باللوازم غير الغذائية على أواني الطبخ والأكل. وبالنظر إلى كميات الأغذية الضئيلة التي تطلبها كل مؤسسة وانتشار المؤسسات الجغرافي، ستضطلع كل

مؤسسة بنقل حصصها الشهرية من الغذاء من المنشأة التخزينية **للبرنامج** في كمبالا من غير أي إعانات مالية فيما يتعلق بالنقل والتخزين والمناولة.

٦٣- **المشاركون والفوائد المرجوة:** سيوفر النشاط لـ ٣ ٠٠٠ من الأطفال اليتامى/المشردين (الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٧ سنة) وجبات مطهية ومتوازنة من الناحية الغذائية والارتقاء بوضعهم الغذائي والمحافظة عليه وسيستفيد الأطفال من حافز الطعام الذي سيشجعهم على الانخراط في برامج التدريب المهني ويبعدهم عن الشوارع. وهذا بدوره سيقلل من الآثار الاجتماعية السلبية التي يتركها نمط حياة الأحداث عديمي المهارات والأميين على المجتمعات المحلية. وستوفر المعونة الغذائية أيضا دعما لميزانيات الوكالات والمؤسسات المشاركة مما يمكنها من الاقتصاد في أموالها واستثمار هذه الأموال في الأدوات التكميلية والمعينات التدريبية واللوازم غير الغذائية الأخرى. وأخيرا، سيجد الأطفال الفرصة لاتباع ممارسات صحية واكتساب عادات جيدة أخرى لم يتمكنوا من اكتسابها نسبة لتأثير فقدان الرعاية والعزلة عليهم.

٦٤- **ترتيبات الدعم والتنسيق والرصد والتقييم:** ستنسق وزارة التمايز الجنسي والتنمية المجتمعية تقديم المساعدة للأطفال اليتامى والمشردين وستضطلع منظمة إطعام الأطفال بالتنفيذ مع عدد من المنظمات غير الحكومية والأفرقة المجتمعية المحلية التي تدعمها أر بع حكومات مانحة. ولكي تصبح هذه المؤسسات مستحقة للدعم، يجب عليها أن تبرهن على أنها تقوم فعلا بتوفير السكن الآمن والتعليم الجيد والمهارات المطلوبة في سوق العمل للأطفال اليتامى والمشردين. ويجب على هذه المؤسسات أيضا أن تبرهن على أن الأطفال الذين يتخرجون من برامجها قد وجدوا وظائف مناسبة أو أنهم يحصلون على ما يكفي من الاهتمام والمتابعة.

٦٥- وقام فريق من المستشارين بتقييم النشاط في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، واتضحت جدواه الفنية وأنه نشاط "ناجح لدرجة كبيرة في تحقيق أهدافه بتكلفة قليلة نسبيا". ويسمح الحجم الصغير لكل واحدة من المؤسسات بالرصد الدقيق والتحكم. وسيبلغ شهريا بالمعلومات المتعلقة بالكميات المستلمة من المعونة الغذائية وسبل استخدامها ومشاركة الأطفال ومواظبتهم على الحضور وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية المرفقة مع رسائل التفاهم والممهورة بتوقيعات الشركاء المنفذين. وستضطلع بعثات مشتركة بين **البرنامج** و**الأمم المتحدة** والحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة سويا باستعراض سنوي واستعراض في منتصف المدة. وذلك بغرض تقييم آثار النشاط.

النشاط التكميلي الثالث (ب): توسيع التدريب المهني للأطفال المشردين

٦٦- سيمكن توفر موارد إنمائية **للبرنامج** تزيد عن المستوى المتوقع للأنشطة الأساسية من توسيع نطاق النشاط البرنامجي الأساسي ليشمل الأطفال المشردين في بلدات ركاي ومساكا وامبارا حيث يوجد الكثير من اليتامى نسبة لارتفاع معدلات الإصابة بمرض الإيدز والوفيات. ويحصل حاليا ما يزيد على ٢ ٩٠٠ طفل مشرد في هذه المناطق الحضرية على المساعدة من منظمة إطعام الأطفال والمنظمة العالمية للرعاية والإغاثة والمنظمات غير الحكومية التي تمتلك قدرات ومنشآت تدريبية. ولكن هناك ما يكفي من الشواهد التي تدل على التحسينات الكبيرة التي يمكن أن تكتسبها البرامج الجارية بفضل القيمة الغذائية والتحفيزية للمساعدة الغذائية بالإضافة إلى الدعم الي توفره الموارد الغذائية لميزانيات المؤسسات الراعية لهذه البرامج. وستظل طرق التنفيذ والترتيبات المؤسسية والالتزامات المتعلقة بالرصد والتقييم شبيهة بتلك المعمول بها في النشاط الأساسي.

العمليات الإضافية

٦٧- سيتم الاضطلاع بعدد من العمليات الإضافية لتعزيز أثر أنشطة البرنامج الفكري و/أو خفض التكاليف. وتشمل هذه العمليات ما يلي:

(أ) **إنتاج الأغذية المخلوطة:** هناك مجال لخفض حجم تشكيلة الأغذية وبالتالي لتكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة من خلال الإنتاج المحلي لقطع البسكوت الغنية بالبروتينات والأغذية المخلوطة للإطعام المدرسي والتكميلي. وبعد القيام بتقييم فني، تعاقد **البرنامج** مع شركة محلية نجحت في تسليم إمدادات أولية تبلغ ٥٠٠ طن من خليط الذرة والصويا.

(ب) **المشتريات الغذائية ذات المنحى الإنمائي:** إن أنجع الوسائل التي يتبعها **البرنامج** للتصدي للفقر تتمثل في عمليات الشراء وتحويل الدخل للمزارعين الذين يعيشون في مستوى الكفاف. ومنذ عام ١٩٩١ بلغ الكميات التي ظل **البرنامج** يشتريها ٣٦ ٠٠٠ طن بتكلفة قدرها ١٨ مليون دولار سنويا. وعلى الرغم من أن اعتماد **البرنامج** على كبار التجار وعلى العقوبات الصارمة قد أدى إلى خفض النفقات الإدارية العامة ونسبة عدم الوفاء بالتعهدات، فإن هذا لم يساعد صغار التجار وروابط المزارعين على المنافسة والتعامل مباشرة مع المشتري النهائي للحصول على فائدة مباشرة أكبر. ولضمان توفير الحوافز لروابط المزارعين الصغيرة ولزيادة المنافسة الشاملة، سيقوم **البرنامج** بـ (١) الاستمرار في طرح العطاءات العامة؛ (٢) خفض الكمية المتعاقد عليها من ٥٠٠ إلى ٢٠٠ طن ؛ (٣) القيام بالترتيبات المتعلقة بشروط الأداء مع المصارف؛ (٤) السماح بالشراء المباشر من روابط المزارعين حيثما أمكن ضمان التقيد بمواصفات مراقبة النوعية والكمية.

(ج) **التعاقد مع المنشآت الإمدادية التجارية وخدمات الدعم:** توقف **البرنامج** عن التعاقد مع أصحاب الشاحنات من خارج البلاد و/أو تشغيل أساطيله الخاصة التي كانت شركات النقل المحلية تقوم بإداراتها وصيانتها. ويستفيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من عقود **البرنامج** التي تصل قيمتها حوال ٥ مليون دولار سنويا عدة آلاف من الأوغنديين يعملون مع ١٢ شركة نقل واثنان من الشركات التي توفر خدمات العمالة غير الدائمة، ووكالتان للإشراف، وعدد من وكلاء التخليص وخطوط السكة الحديد الوطنية.

(د) **تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها وقضايا الجنسين وتحليل الاحتياجات الغذائية.** أنشأ **البرنامج** في عام ١٩٩٩، وحدة لتحليل الهشاشة ووضع خرائطها في مكتبه لكمبالا وعين موظفا للرصد والتحليل على المستوى الإقليمي لتبسيط وتوحيد إجراءات الرصد والإبلاغ وأخذ العينات والتقييم. وسيقوم موظف الرصد والتقييم، بمساعدة من وحدة الإنذار المبكر التابعة لوزارة الزراعة والصناعات الحيوانية ومصائد الأسماك و**منظمة الأغذية والزراعة** ونظام الإنذار المبكر بالمجاعات، بتدريب جميع موظفي **البرنامج** والحكومة/وزارة التأهب للكوارث واللاجئين على الطرائق التقنية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها والتحليل السريع للاحتياجات الغذائية، كما سيوفر بيانات خط الأساس وبيانات الأثر لعمليات التقييم السنوية وتقييمات منتصف المدة. وستنفذ في إطار هذا البرنامج القطري سياسة **البرنامج** المتعلقة بقضايا نوع الجنس وتحديدا، سيتم إنفاذ مشاركة النساء كمستفيدات وكمديرات كما سيتم قياس هذه المسألة على النحو الموضح في الفقرة ٧٢ أدناه.

٦٨- الاتصالات السلكية واللاسلكية ودعم الشبكة المحلية: تتوفر **للبرنامج** بفضل امتلاكه للنظام الحديث للاتصالات البريدية في العمق الميداني والدعم الفني الذي يحصل عليه من حكومة النرويج، قدرات عالمية منقطعة النظير في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية يتيح **البرنامج** للوكالات الأخرى استخدامها بسعر التكلفة. وتحافظ وحدة الدعم الفني بمكتب كمبالا على حلقات اتصال لا سلكية بالبريد الالكتروني عبر ١١٠ من المحطات الثابتة والمتحركة تشمل ٤٠ منظمة غير حكومية ووكالة من وكالات **الأمم المتحدة. والبرنامج** هو أيضا وكالة رائدة فيما يتعلق بشبكات إعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا في أوغندا. وسيستمر تطوير هذه الأنظمة وتوسيعها في إطار هذا البرنامج القطري.

القضايا والمخاطر الرئيسية

٦٩- بالنظر إلى الفقر وانعدام مرافق الدعم في مناطق العمليات المقترحة، ينطوي البرنامج القطري لأوغندا، مثل كل الاستراتيجيات التي تهدف إلى إحداث تغيير، على عنصر مخاطرة. وفي الواقع فإن قرار زيادة فترة البرنامج القطوي من ثلاث إلى خمس سنوات تأثر بالقدر الكبير من عدم اليقين المحيط بسياسة اللامركزية التي تعتزم الحكومة انتهاجها، وانعدام الأمن وغير ذلك من الأحداث الديناميكية. وقد أكدت هذه العوامل، بالإضافة إلى النقص في مستوى الموارد المتاحة لبرامج التنمية التي تحظى بالدعم الغذائي والمشاكل المالية التي تواجهها الحكومة، أهمية تفادي المخاطر وكذلك أهمية إدارة التكاليف في وضع البرنامج القطري.

٧٠- وستعزز الجهود الرامية إلى تقليل المخاطر: (أ) تركيز الموارد جغرافيا وقطاعيا؛ (ب) استخدام معايير صارمة لاستهداف الفئات الأشد حاجة للمساعدة دون غيرها؛ (ج) قصر الاختيار على الأنشطة التي يمتلك **البرنامج** ميزة نسبية فيما يتعلق بها و/أو الحالات التي يكون لدعمه فيها أثر في الارتقاء بقدرات جميع الوكالات العاملة كفريق؛ (د) عدم الدخول في شراكات إلا مع الوكالات التي تمتلك خبرة قطرية وتشغيلية والتي يمكنها توفير تمويل مناظر ودراية فنية ذات صلة؛ (هـ) الاشتراك فقط في المشاريع الخاصة التي برهنت على أنها مناسبة وذات جدوى من الناحية الفنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية.

عملية إدارة البرنامج

التقييم

٧١- سيعد المكتب القطري "موجز نشاط"، أو خطة عمل تفصيلية للأنشطة المحددة في إطار البرنامج القطري وسيتناول موجز النشاط بشيء من التفصيل الميزانية والنواتج والاحتياجات الغذائية وأنشطة النظراء ومصادر التمويل الحكومي والخارجي والالتزامات ونماذج التقارير وسيتضمن الموجز جدولا زمنيا لتنفيذ النشاط، وخططا غذائية وخطط إنفاق مالي تفصيلية وغير ذلك من المعلومات المطلوبة لتبرير التنفيذ وتوجيهه في المرحلة التالية.

٧٢- وسيستعرض المكتب الإقليمي في المقر موجز النشاط ويبدي ملاحظاته عليه. وإذا اعتبر الموجز متسقا مع وثيقة البرنامج القطري، سيحصل المكتب الإقليمي على موافقة بالأقسام والوحدات الأخرى عليه ذات الصلة ويقوم بتجهيز ميزانيات الأنشطة، وإذا بقيت هناك تساؤلات فيما يتعلق بسلامة الأنشطة أو جدواها فسيضع المكتب القطري ترتيبات

لإجراء تقييم للنشاط وتنقيح موجز النشاط وفقا لذلك. وفي كل الحالات، ستقوم لجنة محلية لاستعراض البرنامج يترأسها منسق **الأمم المتحدة** المقيم وتضم في عضويتها موظفين من المكتب القطري وممثلين من وكالات **الأمم المتحدة** ذات الصلة والشركاء المنفذين التابعين للحكومة/المنظمات غير الحكومية بتأكيد أن النشاط يدخل في إطار "بيان رسالة **البرنامج**" وفي إطار البرنامج القطري كما اعتمده **المجلس** والتركيز القطري **لمنظومة الأمم المتحدة** ولخطة عمل الحكومة لاستئصال الفقر وأولوياتها. وبعد ذلك يعتمد المدير القطري المسودة النهائية لموجز النشاط ويوقع هو والمسؤول الحكومي النصوص حسب الأصول المرعية على عقد التشغيل ذي الصلة.

تنفيذ البرنامج

٧٣- بالإضافة إلى الترتيبات المحددة التي أشير إليها فيما يتعلق بفرادى الأنشطة، هناك عدة أعمال سيضطلع بها لتيسير تحقيق مهمة **البرنامج** ولتوفير الدعم الإداري وهي بالتحديد:

(أ) **شغل الوظائف بالمكتب القطري:** لقد وضعت ميزانية للعدد الإضافي من الموظفين الميدانيين تحت باب تكاليف الدعم المباشر لكل نشاط. وستكون هناك حاجة لتقوية قدرات الموظفين من خلال التدريب على إدارة المشاريع والتقييم السريع والطرائق التقنية للتقييم القائمة على المشاركة وتحليل نوع الجنس ومتابعة السلع. ونظرا للأهمية التي تعلق على سياسات **البرنامج** وإجراءاته التي تحكم أداء المهام الوظيفية فهناك حاجة إلى تدريب كاف مناظر يمكن الموظفين من رصدها بشكل مناسب والتقيد بها.

(ب) **التخطيط/الإدارة القائمان على المشاركة:** كما ذكر، سيشارك المجتمع المحلي بقدر كبير في تخطيط جميع الأنشطة وتنفيذها. فهذه المشاركة هي شرط أساسي لدعم **البرنامج**، وسترصد مشاركة النساء في التخطيط للمشروعات وإدارتها بدقة للتأكد من التقيد بالتزامات **البرنامج** للنساء. وستستبعد بعض المشروعات التي تفتقر إلى التزام المجتمع المحلي بالمشاركة في إدارة/تنفيذ الأنشطة. وكذلك فيما يحتاج **البرنامج** إلى تشجيع المنظمات المحلية غير الحكومية على المشاركة بدرجة أكبر والمساعدة في حشد الدعم لها. وسيعتمد إحراز التقدم في هذه المجالات اعتمادا كبيرا على قدرة المكتب القطري على المحافظة على التوازن بين موظفي الإمدادات وموظفي **البرنامج** وتوفير التدريب لهم.

(ج) **الإمدادات:** سيواصل **البرنامج** اتباع استراتيجيته المرنة الحالية المتمثلة في الشراء محليا عندما تتوافر الفوائض والموارد النقدية والاستيراد في الفترات الأخرى. سترسل واردات المعونة الغذائية إلى ميناء مومباسا ومن هناك ستنقل بالسكة الحديدية إلى المستودعات المركزية في كمبالا وتورورو حيث يعاد شحنها بعد ذلك إلى نقاط التسليم الممتدة في غولو وكيتغوم وموبو واروا وكوتيدو وامبارا. ولكن عنصر الأمن سيظل يشكل قيدا على إمكانيات الوصول والتنفيذ إلى أجل غير مسمى وقد تسبب عدم انتظام وصول إمدادات الوقود ووسائل الدفاع في تأخيرات تنجم عنها زيادات في التكاليف نظرا لاضطرار قوافل **البرنامج** انتظار وصول الحماية الكافية. وقد أرسلت إلى مكتب منسق **الأمم المتحدة** للأمن في نيويورك ومقر **البرنامج** في روما توصيات رامية للارتقاء بالترتيبات الأمنية. وسيشمل البرنامج القطري سواتر مضادة للقذائف والأجهزة اللاسلكية، وأصناف غير غذائية أخرى تعتبر مهمة لحماية العاملين والمعدات.

(د) وقد أدى تنفيذ نظام متابعة سلع المعونة الغذائية في جميع المكاتب الفرعية إلى تعزيز قدرات الموظفين الميدانيين وفعاليتهم في رصد ومتابعة تحركات الأغذية من مستودعات كمبالا وعبر نقاط التسليم الممتدة حتى نقاط التوزيع النهائية. وهذا، بالإضافة إلى كفالة توزيع الأغذية في حضور مراقبي الأغذية التابعين **للبرنامج** فقط، سيقلل من

فرص تحويل الأغذية وتسربها والاستيلاء عليها. ويتوقع أن تنخفض أكثر الخسائر التي تحدث زيادة في التكلفة والتأمين والشحن، وهي تصل في المتوسط إلى ١,٥ إلى ٢ في المائة وأن يشجع ذلك الشركاء المنفذين على ممارسة المساءلة.

(ه) **إعادة تصميم/تعديل البرامج:** من المتوقع تماما أن تحدث تغييرات في الجداول الزمنية للأنشطة والمخصصات من الموارد والبارامترات على أساس الرصد الذي يقوم به **البرنامج** والتقارير المنتظمة للمنظمات غير الحكومية/الحكومية والمعلومات الواردة من المجتمعات المحلية. وسيدرس المكتب القطري واللجنة المحلية لاستعراض **البرنامج** بدقة تقارير المكتب القطري نصف السنوية ويستخدمان أدلة أخرى لتقييم كل نشاط على حدة. ويقدمان المشورة فيما يتعلق بأي تعديلات مطلوب إدخالها في التصميم والأساليب. وسيوصيان بالتخلص التدريجي للأنشطة أو العناصر البرنامجية وإنهائها وفقا لذلك. وستعطى آراء المستفيدين أنفسهم وزنا كبيرا فيما يتعلق بنجاح الأنشطة في تلبية احتياجاتهم. وبما أن أوغندا بلد من أقل البلدان نموا، فمن الصعب إعداد خطة للإنهاء التدريجي في الإطار الزمني لهذا البرنامج القطري، بيد أنه من الممكن أثناء فترة تنفيذ البرنامج القطري، أن تقدم خطة طويلة الأجل للتنمية.

رصد البرنامج ومراجعة حساباته

٧٤- سيتم تطوير نظام الرصد والتقييم والإبلاغ لهذه الأنشطة انطلاقا من التسهيلات القائمة التي تدعم التخطيط وعملية اتخاذ القرار. وسيكون غرضه الأساسي هو قياس نجاح المدخلات والأنشطة في تحقيق الأهداف. وستحدد المعلومات المتحصل عليها ما قد ينشأ أثناء التنفيذ من مشاكل ومعوقات وتعديلات يلزم إدخالها في الآليات والأهداف والأنشطة. وسيشمل النظام حدودا تفرض ذاتيا للتأكد من أن الحصول على المعلومات الأساسية يتم بأقل تكلفة ممكنة. وهذا سيحول دون إغراق مديري المشروع بالبيانات التي يتعذر عليهم معالجتها أو تفسيرها. وستكون عمليات المسح ذات طابع تشخيصي أكثر منه استكشافي. ولن تستخدم إلا البيانات ذات الصلة التي يمكن الوصول إليها وتوليدها وتحليلها بسرعة ودقة وعلى أساس كفاءة التكاليف. وسيستخدم النظام أيضا قوائم مراجعة ونماذج تقارير قياسية وآليات أخرى للتأكد من اتساق المصادر المختلفة وقابليتها للمقارنة. وستقاس مشاركة النساء في تخطيط المشاريع وتنفيذها وتوزيع الغذاء من خلال عمليات المسح وقوائم المراجعة. وستجمع البيانات الأساسية، من خلال عمليات مسح قبل أن تبدأ أنشطة المشاريع لكي يتسنى قياس الإنجازات.

المؤشرات الأساسية للرصد والتقييم	
المنطقة	**البيانات/المؤشرات الأساسية**
رصد العمليات	- كمية/نوع الأغذية التي تم شراؤها/شحنها/إرسالها - كمية/نوع الأغذية الموزعة حسب نوع المستفيد/موقعه - وتائر التوزيع وكمية السعرات الحرارية/الأشخاص/الشهر - القروض، السلفيات، مدفوعات السداد - توازن الالتزامات/المخزونات/النقل مقابل الاحتياجات - نسبة المجموعة السكانية المستهدفة التي تم الوصول إليها عبر التوزيع العام للطعام/الإطعام التكميلي - نسبة التغير في الخسائر الزائدة عن التكلفة والتأمين والشحن - تكاليف الدعم المباشر/تكاليف التشغيل المباشرة/النقل الداخلي والتخزين والمناولة مقابل الميزانية - مدخلات الحكومات/المنظمات غير الحكومية مقابل اتفاقات خطابات التفاهم
نوع الجنس	- نسبة النساء اللائي يشاركن في تخطيط/إدارة المشاريع - نسبة النساء اللائي يشاركن في توزيع الأغذية - نسبة النساء اللائي ينخرطن في برامج الغذاء مقابل العمل/التدريب المهني
التعليم ومحو الأمية للكبار	- عدد المسجلين حسب العمر/نوع الجنس - عدد الحاضرين حسب العمر/نوع الجنس - عدد الناجحين في الامتحانات القياسية - نسبة التغيير في عدد الطلاب إلى المعلمين - نسبة تسجيل الإناث/تسجيلهن في الدراسة
الزراعة والدعم التسويقي	- طول الطرق المعاد تأهيلها بالكيلو مترات/الرقعة المزروعة بالهكتارات - عدد موظفي الإرشاد/العمال الذين دربوا (حسب نوع الجنس) - القنوات/مستجمعات المياه المحفورة (م^3/كم) - عدد السدود/الآبار/المصاطب المسيرة - عدد روابط المزارعين المكونة/العاملة - كمية المنتجات للمزارع الصغير المشتراة/السعر
التدريب المهني	- عدد المنتظمين في التدريب حسب السن/نوع الجنس - عدد المتخرجين/التوظيف حسب القطاع/نوع الوظيفة

تقييم البرنامج:

٧٥- سيضطلع ممثلو **البرنامج** بصورة مشتركة بإرسال بعثات لتقصي الحقائق وبإجراء التحليلات/عمليات المسح بغية المحافظة على الثقة في البيانات وكفالة الاتفاق العام، فيما يتعلق بالمشكلات والحلول. وسيرد في خطابات التفاهم التي يوقعها **البرنامج** والشركاء المنفذون قبل بدء الأنشطة المزيد من الشرح للتفاصيل المتعلقة بطرق جمع البيانات والمؤشرات ووتائر ومحتوى الإبلاغ. وتمثل خطابات التفاهم اتفاقات ملزمة تحدد التزامات الطرفين فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ والعقوبات التي تطبق في حالة عدم الالتزام. وستحدد خطابات التفاهم بالتحديد المعلومات المطلوبة لجعل نظام

الرصد والتقييم والإبلاغ أكثر استجابة لسياسات **البرنامج** وإجراءاته التي تحكم نوع الجنس واختيار المستفيدين. وستقوم شركة مراجعة حسابات خارجية مؤهلة تختارها الحكومة والبرنامج باستعراض أداء جميع الوكالات/الشركات التي يتعاقد معها **البرنامج** ومراجعة الحسابات المتعلقة بالأنشطة على النحو الواجب.

٧٦- سيتم التخلي عن دراسات التقييم طويلة الأمد التي تنطوي على نفقات مالية كبيرة ويستعاض عنها بالتقييمات السريعة ذات التكلفة المنخفضة التي تستخدم مؤشرات كمية وكيفية ويشارك فيها المستفيدون وستكون هذه التقييمات استقصاءات رسمية يشترك في الاضطلاع بها أفرقة متعددة التخصصات تتكون من **البرنامج** ووكالات **الأمم المتحدة** والحكومة والجهات المانحة الرئيسية. وستعتمد هذه الأفرقة على البيانات التي تتضمنها التقارير نصف السنوية وعلى النتائج الكمية والنوعية للمحصول والتندية والنشاط القطاعي وعمليات مسح الأسر المعيشية العاملة على أخذ عينات.

٧٧- ستؤكد التقييمات ما إذا كانت الأنشطة تسير على النحو المتوخى أو أن هناك حاجة لاستمرار التدخلات أو تعديلها أو وقفها تدريجيا. وفي هذه المرحلة ستستعرض أيضا استراتيجيات الخروج وخطط الطوارئ وتنقح حسب الضرورة. وسيوفر استعراض البرنامج القطري في منتصف المدة تفاصيل بشأن أي تغييرات قد تطرأ على أعداد المستفيدين والاحتياجات الغذائية والبارامترات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستوى ونوع الموارد التي تتطلبها عمليات الفترة الثانية.

الملحق

ميزانية تكاليف التشغيل المباشرة (١٩٩٩ – ٢٠٠٤)

أنشطة البرنامج القطري		كمية الأغذية	تكاليف التشغيل المباشرة		
			تكاليف الأغذية	النقل	المجاميع
		بالطن	(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)		
التعليم ومحو الأمية للكبار والتدريب المهني	النشاط الأساسي (**البرنامج**)	٢٥ ٠٤٥	٦ ٨٨١ ٨٥٠	٧ ٧٦٢ ١٩٧	١٤ ٦٤٤ ٠٤٧
	الحكومة	صفر	صفر	٧٦٥ ٥٦٩	٧٦٥ ٥٦٩
	النشاط التكميلي (**البرنامج**)	٥ ١٣٠	١ ٥٢١ ١٧٥	١ ٥٨٩ ٩٤١	٣١ ١١٠ ١١٦
المجموع الفرعي		٣٠ ١٧٥	٨ ٤٠٣ ٠٢٥	١٠ ١١٧ ٧٠٧	١٨ ٥٢٠ ٧٣٢
الزراعة ودعم التسويق في غولو/كيتغوم	النشاط الأساسي (**البرنامج**)	٩ ٢٤٠	٢ ٣٦٠ ٠٥٠	٢ ٤٠٩ ١٤٥	٤ ٧٦٩ ١٩٥
	الحكومة	صفر	صفر	١٧٤ ١٧٤	١٧٤ ١٧٤
	النشاط التكميلي (**البرنامج**)	١١ ٩٠٠	٢ ٩٧٥ ٠٠٠	٢ ٢٢٣ ٢٤٢	٥ ١٩٨ ٢٤٢
المجموع الفرعي		٢١ ١٤٠	٥ ٣٣٥ ٠٥٠	٤ ٨٠٦ ٥٦١	١٠ ١٤١ ٦١١
التدريب المهني للأطفال اليتامى والمشردين	النشاط الأساسي (**البرنامج**)	١ ٤٨٥	٣٩٤ ٣٢٥	٢٩٤ ٧٧٣	٦٨٩ ٠٩٨
	الحكومة	صفر	صفر	صفر	صفر
	النشاط التكميلي (**البرنامج**)	١ ٤٣٥	٣٨٠ ٦٠٠	٢٨٤ ٨٤٨	٦٦٥ ٤٤٨
المجموع الفرعي		٢ ٩٢٠	٧٧٤ ٩٢٥	٥٧٩ ٦٢٠	١ ٣٥٤ ٥٤٥
المجاميع حسب الفئة	مجموع النشاط الأساسي (**البرنامج**)	٣٥ ٧٧٠	٩ ٦٣٦ ٢٢٥	١٠ ٤٦٦ ١١٥	٢٠ ١٠٢ ٣٤٠
	مجموع الحكومة	صفر	صفر	٩٣٩ ٧٤٣	٩٣٩ ٧٤٣
	مجموع النشاط التكميلي (**البرنامج**)	١٨ ٤٦٥	٤ ٨٧٦ ٧٧٥	٤ ٠٩٨ ٠٣٠	٨ ٩٧٤ ٨٤٦
المجموع الكلي		**٥٤ ٢٣٥**	**١٤ ٥١٣ ٠٠٠**	**١٥ ٥٠٣ ٨٨٨**	**٣٠ ٠١٦ ٨٨٩**